

حالة الاستثناء في زمن الجائحة
حقوق الإنسان بين الواقع والمآل

مقاربة سوسيولوجية

زياد حميدان

٢٠٢١



مؤسسة الحق | ٥٤ الشارع الرئيسي «طابق ١+ ٢» | مقابل دير
اللاتين | كنيسة مار اندراوس الانجيلية «قاعة البروتستانت»
ص.ب ١٤١٣ - رام الله - الضفة الغربية - فلسطين
هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +
فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +
www.alhaq.org

المؤلف **زياد حميدان**

الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب «ردمك»: **978-9950-327-69-6**

تصميم ومونتاج: **حمزة ددو**

الناشر: **مؤسّسة الحقّ - ٢٠٢٠**

تنو يه

هذه الدراسة تعبر عن رأي الباحث وليس بالضرورة عن موقف مؤسسة الحق.

فهـــرس البحـــــث

تقديم



يشهد العالم تغيرات عميقة واسعة لدرجة أنه يمكن القول: إنّ ما يصلح لليوم لا يصلح بالضرورة للغد، ليس انطلاقاً من المعنى المجازي المرتبط بالتغيرات الدائمة والمستمرة في صيرورة المجتمعات، بمعناها المحدد والشامل، ولكن انطلاقاً من سرعة وعمق التغيرات المرتكزة على الثورة المعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والعلمية وترسانة السلاح المتطور الذي يهدد البشرية. حيث أضحت التغيرات عميقةً، تنذر بانفجار كبير على مستوى العلاقات الدولية من جهة، وعلى مستوى الفوارق الطبقية في النطاق الوطني من جهة أخرى.

تحل على البشرية جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠ لتكشف عن عمق الأزمة التي تواجهها البشرية وهشاشة النظام العالمي القائم، والذي لم يصل ولن يصل قريباً إلى «نظام الشراكة العالمي». حيث أصبحنا أمام أسئلة نوعية وكبيرة تتصل بكافة جوانب الحياة ومنظوماتها المختلفة، وتَهُمُّ تحديداً نظام «التعاون الدولي» والأنظمة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة وعلاقتها بمفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية والحقوق والحريات والمساواة ...إلخ. قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد غوتيرش يوم ٢٠٢١/١/١٠ بمناسبة الذكرى ال ٧٥ للاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة: « نحن الآن نمرّ بلحظات تشبه تلك التي شهدها العالم عام ١٩٤٥، لكن هذا ليس عام ١٩٤٥ فالحرب الحالية تجري ضد فايروس مجهري».

انطلاقاً من قناعتنا في مؤسسة الحق بأن ما يجري من تفاعلات وتغيرات يستوجب التفكيرَ فيه بعيداً عن الأدوات والطرق التقليدية، وضرورةَ تشجيع الجميع على محاولة الإجابة عن بعض الأسئلة وعلى التفاعل الجماعي بشأنها، تبلورت فكرة إنشاءِ «حاضنة» للأفكار المختلفة وخلقِ منصة يعبّر من خلالها الزملاء والزميلات في مؤسسة الحق عن أفكارهم/ن -على أن يتمَّ فتحُها بعد ذلك أمام آخرين من خارج مؤسسة الحق-لطرح موضوعات مختلفة جادّة تستفزّ الفكر المتأمِّلَ والنّاقد لا تتقيد بالخطاب التقليدي. وتعدّ هذه الخطوة جزءً من سياسة التشجيع على عرض الأفكار والبحث في مواضيع مختلفة دون وضع قيود على طريقة التفكير فيها أو على مناهجها.

تأتي هذه الورقة استجابة لاقتراح قُدِّمَ في الإطار السابق الذكر. حيث تمت الدعوة في أحد الاجتماعات الافتراضية لطاقم مؤسسة الحق، إلى أن يقوم أحد الموظفين/ات بتناول موضوع

الجائحة المسمّاة ب «كوفيد ١٩ المستجد». وهي الجائحة التي ألمَّت بالبشرية من مشارقها إلى مغاربها، ومن شمالها إلى جنوبها. وذلك في محاولة لفهم آثارها وتداعياتها البعيدة على المجتمع عامة وعلى مستوى الحقوق والحريات خاصة. حيث أبدى الزميل زياد حميدان استعداداً لكتابة هذه الورقة على أن يتم نشرها على صفحة الحق الإلكترونية تحت بند آراء حرّة ضمن منصة «الحاضنة». ولم يخطر ببالي أن تتوسع هذه الورقة لكي تتخذ صبغة بحث. وكي لا نحملها أكثر مما تحتمل، فالورقة لا تدعي الشمول. وليس لأَيّةِ ورقة أو بحث أو دراسة واحدة أن تدعي الشمول في بحث موضوع الجائحة «كوفيد ١٩ المستجد»، خاصة وأن الكثير مما أحدَثَتْه من تغيرات وتداعيات لم يكتمل بعد.

التزم كاتب البحث -إن بشكل صريح أو ضمني-بمنهجية البحث الأكاديمي العلمي في تناوله للعديد من الجوانب الفكرية والفلسفية والاجتماعية، التي لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة «الحق» في القضايا موضوع العرض والنقاش والبحث. ولذلك فإن هذا البحث يتطرق لموضوعات وعناوين لم يتم الخوض فيها محلياً بشكل كافي. حيث يمكنني القول إنّ ما أثاره كاتب البحث من أفكار ورؤى وأسئلة، يمكن أن يشكل أساساً لسلسلة من عمليات البحث والنقاش المتواصل لتعميق الفهم المشترك لما جرى ويجري بشأن آثار كوفيد ١٩.

أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة ليزا تراكي وللدكتور باسم الزبيدي على استحسانهما لهذا العمل الفكري وعلى ملاحظاتهما القيمة وقراءتهما المعمقة للورقة وتفاعلهما الجاد مع مضامينها.

والشكر الخاص أتقدم به للكاتب الزميل زياد حميدان على تصديه لهذه المهمة، والتي خاض فيها باقتدار، رغم أن محتويات ومضمون الورقة لا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة الحق، دون أن يقلل ذلك من أهمية هذه الورقة والأسئلة التي اشتملت عليها.

باحترام

شعوان جبارين

مدير عام مؤسسة الحق

مقدمة





مقدمة

نسعى في تقديم هذا البحث إلى القيام بتأطير عام لموضوعه من حيث ضرورته وإشكاليته ونوعية مقارباته النظرية والمنهجية.

مُنذ اللحظات الأولى لتصنيف منظمة الصحة العالمية وباءَ كورونا (COVID-19) جائحة[١] تجتاح الكوكب بأسره، هيمنت على العالم «بنية جائحة الخوف» بعناصرها التي تربط بينها -على نحو ما -علاقات جدلية. وجد الفرد نفسَه مُحاصَراً وعارياً وسط أضلاع تلك البنية المتخيلة والمادية المكوَّنة من: «الخوف -المرض -الجوع -الموت». في ظل تلك البنية، عمِلت دولٌ كثيرة بْذريعةِ محاربةِ الوباء على تعليق الكثير من القوانين، وتقييد جزء كبير من الحقوق والحريات. على نحو ما، خضعت أغلبية دول الكوكب لوضعية فريدة اتسمت بهيمنة «السلطة المطلقة» لمؤسسة الدولة.

أدى تزايد انتشار الوباء بين ساكنة دول العالم إلى كشفه عن حقائق لم تكن متوقَّعَة من طرف الدول والمجتمعات، وعلى رأسها الدول ذات النّظُم الرأسمالية النيوليبرالية.[٢] حيث بلورت تلك الدول سياسات جديدة لمواجهة أزماتها الداخلية الاقتصادية والصحية والاجتماعية. إذ أعلنت بعض الدول المتقدمة -على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- عن تحوُّلٍ في سياسة إدارتها للأزمة وفي التزاماتها المتعلقة برعاية صحة مواطنيها وحقوقهم الإنسانية، بسبب كلفة مواجهة الوباء وانعكاساتها الاقتصادية على مصالح الشركات الكبرى.

١ الجائحة هي ظهور وانتشار حالات لأمراض معدية في أكثر دول العالم، فيصعب بذلك السيطرة على الحالات المرضية على مستوى العالم، مما يهدد صحة الناس ويتطلب إجراء تدابير طبية سريعة، وخطط عاجلة لإنقاذ البشر. بينما يتحدد الوباء بظهور حالات أمراض معدية في دولة أو مجموعة دول صغيرة متجاورة، وينتشر بصورة سريعة بين الناس. (الجزيرة نت، ٢٠٢٠)

٢ الدولة النيوليبرالية: تستخدم النيوليبرالية كوصمة أكثر من كونها مفهوماً ذا جدوى تحليلية. لكننا نعتقد أنه من المفيد تمييز أربعة أوجه للظاهرة النيوليبرالية: النيوليبرالية كنظرية اقتصادية، النيوليبرالية كأيديولوجيا سياسية، النيوليبرالية كبارادايم للسياسات، والنيوليبرالية كمخيلة اجتماعية. (إيفانز وسويل،٢٠١٦). وهكذا، تتميز النيوليبرالية عن الليبرالية التي تدافع عن مبدأ: «دعه يعمل.. دعه يمر» في أنها تدعو إلى ضرب من التدخل العمومي، بهدف تحقيق برنامج السوق؛ بل إن على الدولة نفسها أن تعيد تنظيم نفسها على نمط تنافسي. ولئن كانت تفوض إلى القطاع الخاص، وإلى السوق، سلطانها الاقتصادي، فإن الدولة النيوليبرالية لا تتردد في اللجوء إلى شيء من التوجيه لفرض إصلاحاتها. والواقع أن الدولة النيوليبرالية، غالباً ما تكون قوية سلطوية تدخلية، وليست «دولة حد أدنى». (فرحات، ٢٠١٥)



بث الوباء -بفعل كثير من الفاعليين العِلْمِيّين والإعلاميين بالخصوص- حالةً من الذعر في العالم بأسره، حولت الأفراد والجماعات والمجتمعات «العقلانية» إلى حشود مصابة بداء الخوف. حيث تخلت تلك الحشود المذعورة بسهولة عن الكثير من قيمها الاخلاقية والإنسانية المعلنة. كما كشفت الجائحة عن وجود خلل بنيوي في مؤسسات الدولة ومكونات بنية المجتمعات النيوليبرالية -التي يُفترَض أنها الأكثر قوة واستقراراً على الكوكب.

لقد ألقى وباءُ كورونا (COVID-19) الضوءَ الكافي لاستجلاء حجم وعمق الأزمات البنيوية للنظام النيوليبرالي الذي يهيمن على العالم. وهي أزمات ظلت متخفِّية أو مضمرةً، أو تُدار في الكواليس قبل زمن الوباء. الأمر الذي جعل الكثيرَ من المفكرين يتبنَّون مقولة: «إنّ العالم سيكون عالماً مختلفاً ما بعد الوباء». بل إن كثيرين ذهبوا إلى حد القول إننا نقف أمام «ما بعدية كبرى» جديدة، ستنضَمّ لسلسلة «الما بعديات»: ما بعد الحداثة، وما بعد الصناعة، وما بعد الاستعمار، وما بعد الفلسفة والعلم، وما بعد الدولة والديموقراطية. وأن هذه «الما بعدية» ستفرض نظاماً جديداً بِبُناه الفوقية والتحتية -المادية والأيديولوجية-على مستوى العالم. (الرميمة، ٢٠٢٠).

تطرق الكثير من المتخصصين في حقول معرفية متعددة ومتنوعة لموضوع كورونا (COVID-19). غير أن أي نقاش يطال الجائحة أيّاً يكون نوعه: فلسفياً، فكرياً، سياسياً، ثقافياً، اجتماعياً، اقتصادياً، ليس بمقدوره أنْ يَتَمَوْقَعَ بعيداً عن فلسفة ومبادئ حقوق الإنسان، بلْ لا يُمْكِنُه إلا أن يجد نفسَه في صُلبِها. إذ تعدُّ تلك الحقوق الأرضيةَ الخَلْفِيَةَ والمدخل الأساسي لأيِّ نقاش دقيق ومعمق، يتناول ما كشفته الجائحة من إشكاليات من حيث ارتباطها بنظام عالمي -تحديداً الغربي الأوربي- يقدم نفسه المدافع عن حقوق الإنسان، والذي طالما رفع شعارات الحقوق الإنسانية ووضع مقاربات جديدة لحقوق الإنسان ومستقبلها وصيانتها.



إنّ حقوق الإنسان[٣] من حيث هي حقوق نتمتّع بها جميعنا، لأنّ هذه الحقوق عالميّة **متأصلة** في جميع البشر، **وهي غير قابلة للتصرف** فلا تمنحنا أو تسلبنا إيّاها أي دولة أو أي جهة، وهي **غير تمييزية ومتساوية** بين البشر مهما كانت جنسيتهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. كما أنها **متآزرة وغير قابلة للتجزئة**، فهي حقوق متنوّعة مترابطة، تتراوح بين الحق الأكثر جوهرية، وهو الحقّ في الحياة، إلى الحقوق التي تجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية.

لقد كشفت الجائحة أن حقوق الإنسان هي المتضرر الأكبر، بعد أن تنكرت لها نُظم دول كثيرة رغم ما يترتب عليها من التزامات تجاه تلك الحقوق -المنصوص عليها في الاتفاقيات التسعة الأساسية لحقوق الإنسان- وذلك بالاحترام والحماية والوفاء.

٣ شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨، أولَ وثيقة قانونية تحدد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها عالميًا. ولا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشكل أساس جميع قوانين حقوق الإنسان الدولية. كما توفر موادُّه الثلاثون مبادئَ اتفاقياتِ ومعاهدات حقوق الإنسان الحالية والمستقبلية وغيرها من الصكوك القانونية الأخرى، وركائزها. (OHCHR) ، <https://cutt.us/ZrOnB>



أهميـة البحـث في الموضوع

ألقت الجائحة الحالية بظلالها على كافة مناحي الحياة اليومية للفرد. وصارت تهدد دولاً ومجتمعات برُمَّتها بالتفكُّك والانهيار، إنْ على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الثقافي-القيمي. إذ تعتبر أوّلَ جائحة في تاريخ الإنسانية استطاعت بقوّةِ تداعياتها إكراهَ العالم بأسره على توقيف أنشطته وإحباط مبادراته وشل حركته.

من هنا تعدّ دراسة الجائحة والبحث في تأثيراتها الخطيرة على منظومة حقوق الإنسان -باعتبارها الضامن الأهم لوجود الإنسان وحماية كرامته- ضرورةً قصوى تفرض نفسَها على أيّ باحث أو ناشط أو مدافع عن حقوق الإنسان، إن كان يريد لنفسه أن يكون مثقفاً عضوياً بالمعنى الغرامشي، يلتزم بقضايا مجتمعه وبالدفاع عن كرامة الإنسان وإنسانية كينونته.

إنّ اتخاذ الجائحة موضوعاً للبحث ليس من قبِيل التّرفِ الفكري، وليس لاعتبارها مجرّدَ أمرٍ طارئ استثنائي لَهُ انعكاساته الحقوقية الآنية، أو مجرد مشكلة اجتماعية صحية تخص جماعة بشرية معينة، وتتطلب الاستعانة بخطابٍ حقوقي أو بعلم اجتماعٍ متخصص في الصحة أو المرض أو السياسة والاقتصاد فقط، وإنما هي ظاهرة اجتماعية وطنية وعالمية. وبما هي كذلك، فهي تتميز بتعقُّدِها وتداخلِ مظاهرِها وتأثيراتها وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية-الثقافية أو القانونية والحقوقية، إنْ على المستوى الداخلي لكل دولة على حِدة أو على مستوى العلاقات الدولية بين دول العالم.

هكذا، تأتي أهمية الموضوع إذن، بما له من تأثيرات وأبعاد عميقة شاملة حالية ومستقبلية يدعو وبإصرار إلى ضرورة تدخل البحث -متعدد المنهجيات والمرجعيات- لاستجلاء جوانب هذه الظاهرة الوبائية العالمية وفهم حيثياتها وجوانب تأثيراتها انطلاقاً من تحليل ما توفره المعلومات الأولية أو الحالية عنها.

سيُركز موضوع اهتمامنا بالجائحة إذن، على تأثيرها في البعد السياسي القانوني المتعلق بحقوق الإنسان. حيث يتقاطع هذا البعد مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكونها مجالاتِ تَجَسُّدِهِ، بل لا مجال للحديث عن حقوق الإنسان خارج تلك الميادين



الثلاثة، التي تعد معياراً يُقاس من خلاله مدى تطبيقُ واحترامُ «حقوق الإنسان» على أرض الواقع. وبناءً على طبيعة هذا التّداخل، تقتضي الموضوعيةُ الكشفَ عن مظاهر العلاقات بين تلك الأبعاد، ورصد التغيرات التي لَحِقَتْها من خلال التداعيات الجديدة للمباح والممنوع على اليومي الذي يعيشه الفرد.

إشكاليــة البحــث

يأتي اهتمامنا بموضوع الجائحة في سياقٍ يتّسم بِجِدَّةِ حدوث الظاهرة وانعدام المسافة الضرورية لجمع كل المعطيات الخاصة بها. وذلك لكونها مازالت مستمرة رغم مرور عام على الإعلان عن ظهورها في شهر ديسمبر ٢٠١٩.

إن كان من المؤكد أنها ليست أول وباء تعرفه البشرية، فمن المؤكد أيضاً أن هذه الجائحة الحالية تختلف كثيراً عن سابقاتها من حيث تأثيرُها البالغ سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو الجماعات البشرية أو الدول أو المجتمع العالمي. ما يميز الجائحة الحالية هو سرعة انتشارها وسرعة تداعياتها الوخيمة التي أصابت أغلبَ دول العالم وشلّت عصَب جُلِّ قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ما واكب الحجر الصحي من توقيف للقدرة على الحركة، وما ترتَّبَ عن كل ذلك من مظاهر الكآبة والاكتئاب والأمراض النفسية التي عمت البلدان المصابة بالوباء.

لم تبدأ تأثيرات وباء (COVID-19) بالانتشار الفعلي عالمياً إلا مع بداية سنة ٢٠٢٠. لذلك نجد أن الدراسات المنجزة حوله[٤] حتى الآن ما زالت قيد الطبع أو حالَتْ وضعيةُ الحجر الصحي دون نشرِها خارج بلدانها.

بحثنا هذا سيُسائل جوانب عدة مما آلت إليه أوضاع البلدان في ظل جائحة (COVID-19) بما تستدعيه الضرورة المنهجية للبحث السوسيولوجي، وبالنظر إلى تداخل أبعاد وجوانب

٤ كلها أو على الأقل جلها نشرات إخبارية وندوات ومقابلات أذيعت على الفضائيات أو على وسائل التواصل الاجتماعي. وأجريت مع متخصصين في حقول معرفية مختلفة: طبية، نفسية، اقتصادية، سياسية، استراتيجية، سوسيولوجية. واستند معظمها على الوصف السانكروني للمرحلة الحالية وعلى افتراضات تخص المستقبل. حيث ينهض المنهج التزامنيّ أو السانكرونيّ على مقاربة الوقائع دونما اعتبار لشروط تكوّنها أو تطوّرها التاريخيّ. بخلاف المنهج الدياكرونيّ الذي يقوم على دراسة الوقائع في تعاقبها الزمنيّ، أو في صيرورتها المتعاقبة.



ظاهرة اجتماعية كلية كهذه. لكنه سيتساءل عن تلك الجوانب في علاقتها بالأساس بالأبعاد الإنسانية الحقوقية باعتبار الفرد إنساناً ومواطناً يعيش داخل دول يرفع جلها شعار الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات. هذا الإنسان المواطن الذي فُرِضَتْ عليه واجبات قانونية جديدة، وفي مقابلها نزعت عنه حقوق ومكتسبات كان القانون يضمنها له. من هذا المنطلق، وفي إطار وضع إنسانية الإنسان وحقوقه في ظل الجائحة، ينطلق هذا البحث من مساءلة التصورات والمبادئ التي تقام عليها القوانين مع مقارنتها مع ما يحدث على أرض الواقع، باعتبار هذا الأخير هو المعيار الأساسي لاختبار مدى صحة ومصداقية كل ما هو نظري أو إيديولوجي قد يتعالى على الواقع الفعلي لأجل أن يغيِّر الوَعْيَ به. وذلك عن طريق بثِّ صورة مغايرة لمعنى حيْثياتِه وتركيبة عناصره.

بالتالي، وبناءً على مساءلة الواقع الجديد الذي فرضته الجائحة في علاقته بحقوق الإنسان، قمنا بصياغة التساؤلات التالية:

- في أي سياقات سوسيو-تاريخية عالمية يتم تعميم تعليق أو انتهاك حقوق الإنسان ومعها القانون الدولي؟
- كيف استغلت الدولة -تحديداً النيوليبرالية- فضاء الوباء لأدلجة الخطاب العلمي، وسلك سياسة «التخويف بالخوف»، قصد استعادة هيمنتها على المجتمع والاقتصاد، وفرض سلطتها شبه المطلقة على كافة مكوناته؟
- كيف وُظِّفَت الجائحة سياسياً للمسِّ بحقوق الإنسان وحرياته وكرامته؟
- كيف أعادت ممارسة «السياسة الحيوية» الإنسانَ إلى اختبائه في الكهف وتطبيقه لقانون الغاب؟
- كيف فضحت الجائحة هشاشة التمثلات الاجتماعية لثقافة حقوق الإنسان في رد فعل أفراد المجتمع على سلطة الدولة؟
- كيف أثرت حالة الذعر وانعدام الثقة على العلاقات والقوانين الدولية، وأدت إلى تلاشي خطاب التعاون بين الدول -من أجل حفظ الأمن والسلام العالميين- إلى حدِّ هيمنة التنافس بينها، وتصرف كثير منها بشكل أقرب للقرصنة و «المافيوية»؟



المقاربة النظرية

المقاربـة النظرية ومفاهيمها

طبيعة الطرحِ الإشكالي -للظاهرة موضوع هذا البحث- تستوجب مقاربةَ الموضوع من الناحية النظرية بناءً على جهاز مفاهيمي مترابط يسعى إلى تفكيك بنى «التخويف بالخوف»، إلى جانب ما يرتبط به من تحليل لإشكالية إعادة هندسة الحقوق والقوانين والحريات في مستوى النظام والدولة النيوليبرالية. وذلك قصد الكشف عن الحمولة السياسية والاجتماعية والأيديولوجية الكامنة وراء هذه الهندسةِ الحالية المعبِّرةِ عن المظهر الجديد للدولة النيوليبرالية.

لعلّ أهمّ المفاهيم المساعدة في عملية تفكيك وتحليل عناصر الموضوع -في سياق معطياته الميدانية المتوفرة حالياً، وبعضِ ما تُنْبِؤُ به على المدى القريب- مفهومان هما: «حالة الاستثناء» لجورجيو أغامبين و«السياسة الحيوية» لميشيل فوكو، لأنهما المفهومان الأساسيان اللذان يقودان عملية فهم وتفسير التغيرات التي طرأت -أو بالأحرى التي يُراد لها أن تطرأ -على «التمثلات الاجتماعية» لعناصر- «بنية الوباء». علاوة على أنّ التطرق إلى مبادئ حقوق الإنسان -باعتبارها حجر الزاوية لموضوع بحثنا- استدعي بالضرورة ربطها ب «الدولة» وطبيعة نظامها السياسي على اعتبار أن قوانين مؤسَّساتِها هي ما يجسد حقوق الإنسان، ويُلزِم بتطبيقها على أرض الواقع في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إذ لا يتأتى الحديث عن مبادئ حقوق الإنسان خارج إطار الدولة التي تُشَرّعها في دساتيرها وقوانينها، فتكتسب بفضلها شرعيةَ ومشروعية ممارستها للسلطة. غير أن نوع الدولة المقصودة في هذا البحث هي تلك المسمّاةُ بِ «النيوليبرالية».[٥]

المفاهيـم الموجهة لتحليل الموضوع

حالة الاستثناء: يُعرفها المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين بكونها: «نقطة اختلال التوازن

٥ نشير هنا إلى أنّ مصطلحيْ: «الجائحة»، و«النيوليبرالية،» سبق تحديدهما باقتضاب في الهامشيْن: ١ و٢ .في هذه المقدمة. أما تحديد «حقوق الإنسان» فقد عرضناه في نهاية المقدمة، بالنظر إلى كونه حجر زاوية هذا البحث.



بين القانون العام والشأن السياسي، حين يقوم -مَن بيده السيادة- بتعليق القانون لفترة ما، وهو ما يتيح للسلطة إمكانية ممارسة سلطتها دون رقابة قانونية، أو يوسع حدود صلاحيات السلطة التي يحد منها القانون أو يراقبها. (أغامبين، ٢٠١٥: ٤١-٤٢) بتعبير آخر هي ما يوصف بحالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.

السياسة الحيوية[٦]: وهي في نظر ميشيل فوكو ترتبط بولادة مجموعة من المعارف كالديمغرافيا، الصحة، التخطيط الحضري، الصحة العامة، إلخ. والتي هي سياسات تهدف لرعاية الأجساد، ليس فقط لحمايتها، أو لضمان العقاب أو انتزاع الرسوم والضرائب، ولكن لمساعدة هذه الأجساد على ضمان صحتها. ووفقاً لفوكو فإن ذلك قد أدى لتطوير نظام سيطرة مزدوج: تطوير انضباط يمارس على جسد الإنسان مثل زيادة قدراته، والتحكم في قواه وزيادة طاعته. وتأسيس «سياسة بيولوجية للسكان» مرتكزة على الجسد كنوع، والسعي إلى تنظيم السياسات البيولوجية التي تؤثر في السكان مثل المواليد والوفيات، مستوى الصحة، فترة الحياة، الموت، الإنتاج، المرض. الأمر الذي يضع السياسة الحيوية في أي مجتمع كقوة دافعة وراء السيادة، ويجعل منها حق الموت والسلطة على الحياة. (فوكو، ١٩٩٠: ٦٣٢-٨٣٢)

غير أن مفهوم السياسة الحيوية الذي نستعمله في هذا البحث نقصد به في معناه الإجرائي السياسةَ التي نهجتها الدول لمواجهة الوباء الحالي والتي اتسمت بكونها -غالباً- قاسية أو لاإنسانية من حيث تدابيرُها.

التمثُّل الاجتماعي: يحدد سيرج موسكوفيسي التمثل الاجتماعي، بكونه منظومة القيم والمفاهيم والممارسات التي تخص مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية (Serge Mosco-vici, 1976, p1)، حيث يرى موسكوفيسي أن التمثل الاجتماعي -كمنظومة- لا يتيح فقط استقرار إطار عيش الأفراد والجماعات، وإنما يشكل أيضا أداة لتوجيه تصورهم للأوضاع ولتشكيل استجاباتهم لها». (Gustave-Nicolas Fischer, 1996, p125)

بالتالي فخطورة التمثل الاجتماعي لواقعٍ أو حدثٍ ما، يكمُن في كونه يؤثر في مواقف الفرد

٦ يتناول ميشيل فوكو للسياسة الحيوية بذلك المعنى في كتبه التالية: «المراقبة والعقاب»، و «تاريخ الجنسانية»، و «درس الكوليج دي فرانس ١٩٧٦».

من ذلك الواقع وفي سلوكياته. لِذا، سعت الدولة عبر أجهزتها الإعلامية ومؤسساتها الدعائية والإشهارية إلى بناء تمثلات اجتماعية جديدة، تقوم على التخويف بالخوف من الجائحة.

الخوف[٧]: الخوف حالة نفسية غريزية في الإنسان وظيفتها المساعدة على الحفاظ على بقاء النوع الإنساني.

غير أن ما نقصده إجرائياً بالخوف هو الخوف الناتج عن تخويف مدروس ومُفْتَعَل يكون عنصراً أو عاملاً أساسياً ضمن استراتيجية تهدف إلى شل قدرات الإنسان العقلية وحتى الحركية. وذلك بهدف إضعافِ قدْراته الدّفاعية وجعلِه يتمثّل واقعاً أو حدثاً بالشّكلِ الذي تهدف إليه تلك الاستراتيجية. بذلك، يكون الخوف الناتج عن التخويف وسيلةً مقصودةً، تُستخدَم من طرف المخططين لتسهيل تحقيق هدف مقصودٍ غير مُعلَنٍ عنه للعموم.

٧ إنّه من هذه الوِجهة، ظاهرة كونية قديمة قِدَمَ الإنسان. الأدبيات الكلاسيكية تناولته بهذا المعنى، من الفلسفة إلى التحليل النفسي الحديث مروراً بالميثولوجيا والأديان وبأصناف الإبداع الأدبي والفني، وهو له في نصوص التاريخ وفي التراث الشعبي «مِحَن كثيرة». (لبيب،٢٠١٦)



المقاربة المنهجية

ظاهرة الجائحة في بعدها السياسي القانوني والصحي النفسي تطلبت منا مقاربة متعددة الأبعاد تراوحت بين استعمالنا للمنهج التاريخي قصد تتبع أشكال ودوافع خرق وانتهاك حقوق الإنسان. هذا، علاوة على استعمال منهج المقارنة لأجل التحديد الدقيق لخاصيات الظاهرة وضبط مدى تميُّزِ سياقها في علاقته بالجائحة. كما لجأنا إلى معارف بعض العلوم السياسية والسيكولوجية و«السيكوسوسيولوجيا» لتحليل مضمون الوثائق والأخبار ذات الطبيعة العلمية والأيديولوجية التي استندنا إليها باعتبارها معطيات ميدانية ووثائقية ضرورية لبحثنا هذا، وارتباطاً بالقانون الدولي والخطاب الحقوقي الإنساني.

في إطار الجواب عن الإشكالية المصاغةِ أعلاه، وتناولِ عناصرها بالدراسة والتحليل، سيتوزع مَتْنُ بحثِنا بحسب المحاور أو الفصول التالية:

١. المحور الأول: نستعرض فيه السياقات السوسيو-تاريخية التي تمَّ فيها تعميم أو عولمة انتهاك حقوق الإنسان.

٢. المحور الثاني: نتطرَّق فيه إلى العلاقة بين الوباء كفضاء عام وهيمنة الدولة على مناحي حياة المواطنين الخاصة والعامة.

٣. المحور الثالث: نحاول فيه الكشف عن علاقة تطبيق «السياسة الحيوية» بعودة الإنسان إلى الكهف وإلى قانون الغاب.

٤. المحور الرابع: نثير فيه نوعيةَ الارتباط بين الوباء وإشكالية وضع حقوق الإنسان بين سلطة الدولة وردِّ فعل المجتمع.

٥. المحور الخامس، نعرض فيه تفسيراً لردود الفعل الفردية -الاجتماعية بين سوسيولوجيا وسيكولوجيا الأوبئة.

أولاً: سياقات ومآل تعليق وانتهاك حقوق الإنسان عبر التخويف بالخوف





أولاً: سـياقات ومـآل تعليـق وانتهـاك حقـوق الإنسـان عبـر التخويـف بالخـوف

لم يكن تعليق أو انتهاك الكثير من الحقوق والحريات دولياً في زمن جائحة كورونا (COVID-19) الحدثَ التاريخي الأوّلَ من نوعه. فحقوق الإنسان لم تكن أبداً في وضع مقبول إنسانياً قبل هذه الجائحة. غير أن خرقها خضع في كل مرّة لسياقات تحولاتِ تخويفٍ بالخوف، تختلف سياسياً واستراتيجياً من حيث طبيعتها ودوافعها ومبرراتها وأهدافها.

كشفت المقاربات التي تبنتها الدول النيوليبرالية في مواجهة الوباء، عن مدى عمق الإشكالية في تعاطي الدول -بشكل خاص الدول النيوليبرالية- مع حقوق الإنسان. وهو ما يحيل على جذور إشكالية حقوق الإنسان التاريخية، بارتباط منابعها الأيديولوجية بالليبرالية، التي توظفها كأداة هيمنة سياسية استعمارية خلال التاريخ المعاصر. حيث تفرض تطبيقَها على الدول السائرة في طريق النمو، وتتخذها ذريعة للتدخل السياسي بل والعسكري فيها والاستيلاء على مقدرات شعوبها. وتنتقل في مرحلة موالية إلى انتهاك حقوق الإنسان محلياً داخل حدودها الترابية الوطنية.

١-١ حقوق الإنسان ما قبل الجائحة إبّان «الحرب على الإرهاب»

دون الرجوع بعيداً في مسار التاريخ بُغيةَ تأصيل مسألة هيمنة وتغول «الرأسمالية المتوحشة»، يمكن القول إن تنفيذ الموجة الأولى من الهيمنة والتغول -بهدف المزيد من النهب خلال الألفية الجديدة-قد انطلقت بُعَيْدَ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عبر ما عُرِف «بالحرب على الإرهاب» التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها.

تَمّ إطلاق يد القوات العسكرية والأجهزة الأمنية حول العالم، تحت ذريعة «محاربة الإرهاب». وجرى تعليق الكثير من الحقوق والحريات وطنياً ودولياً، وكذلك إقرار « قوانين وتشريعات» تنتهك مبادئ أصيلة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، كما جرى تسييس منظومات القضاء ومنح الحصانة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق



الإنسان. إضافة إلى ما طرأ على أرض الواقع من وضعيات وحالات جديدة، تحتاج للنظر فيها قانونياً وحقوقياً. نُفِّذَ كلُّ ذلك تحت غطاء خطابٍ متخم بالكلام عن الحرية والكرامة، وذرائعية مكشوفة حول حماية القانون الدولي وحقوق الإنسان. يقول مورجيني وغوردون في كتاب «عن «حق الإنسان» في الهيمنة»، إن مزج السطوة العسكرية بأوجه الفلسفة الإنسانية، بما في ذلك حقوق الإنسان، أصبحت سمة بارزة في السياسة العالمية المعاصرة. (مورجيني وغوردون،٢٠١٨: ٢٧). هكذا، شُنت وشُرعنت الحرب على أفغانستان، وتمَّ غزوُ وتدميرُ العراق. كما تمَّ إنشاءُ الكثير من المعتقلات السِّرِّية في كثير من الدول ليُمارَس فيها التعذيب، ودُشِّن عصر الطيران المسيَّر، ليشهد العالم آلاف عمليات القتل بحجة محاربة «الإرهاب». سقط ملايين البشر ما بين قتلى وجرحى ولاجئين ومعتقلين ومختفين قسرياً، ودُمِّرَتْ دولٌ بأكملها على يد مَنْ يرفع شعارات حقوق الإنسان والقانون الدولي.

على الرغم من أن «الحروب الكبرى على الإرهاب» في أنحاء العالم -التي تمثَّلت تحديداً في غزو أفغانستان والعراق- قد انتهت، إلا أن العالم لم يُعد إلى سابق عهده قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. كما لم تعد حالة حقوق الإنسان والحريات كما كانت عليه محلياً أو عالمياً. جرى وضع قائمة جديدة لدولٍ وجهاتٍ ستُشَنّ عليها الحروب من قبل الولايات المتحدة قائدة حلف «الحرب على الإرهاب». لتصبح ظاهرة «الحرب على الإرهاب» هي القاعدة التي ترافقها «حالة استثناء» دائمة. لقد كانت وما زالت «الحرب على الإرهاب» مناسبة كبرى لإطلاق عملية انتهاك معولم للقانون الدولي وحقوق الإنسان دون أي مساءلة.

رغم عولمة التخويف من «الإرهاب» وعولمة محاربته، فقد ظلّ -غالباً- انتهاك حقوق الإنسان محصوراً في دول الجنوب المستهدفة منذ الحركة الاستعمارية الإمبريالية. غير أنّ انتهاك حقوق الإنسان سيختلف وسيعرف توسعاً وانتشاراً من نوع آخر في زمن الجائحة: لقد صار يشمل دول الجنوب ودول الشمال على حدٍّ سواء -وبكل وضوح- في سابقة من نوعها في التاريخ المعاصر.



إذ تبين مع تفشي الوباء عالمياً بشكلٍ جليّ، أن حقوق الإنسان صارت تنتهَك -أو تكشَّف مدى انتهاكها- داخل الدول الغربية نفسها وفي مواجهة شعوبها،[٨] بعد أن كانت سلاحاً يوظَّف لردع الدول التي تسعى إلى تحقيق استقلالها عن منظومة الإكراهات التي تفرضها «الرأسمالية المتوحشة».

١-٢ جائحة (COVID -19): بوادر توجُّه جديد لمؤسسة الدولة وللعلاقات الدولية

شكلت الأزمات والكوارث الطبيعية والحروب عبر التاريخ، مقياساً لمدةِ قوّةِ وحضارة الدول والمجتمعات. اليوم في ظل جائحة كورونا (COVID-19)، شهد العالم أداءً صادماً عَكَسَ مِقدارَ الهشاشة على مستوى بنية الدول ووظائفها -على رأسها الدول الغربية -إلى جانب «كذب» كثير من ادعاءاتها بالالتزام بحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، والعمل بمقولات التعاون الإنساني والأمني المشترك. لقد كُشِفَ كلُّ ذلك، في سياق حدث «غير سياسي ظاهرياً وهو مواجهة الجائحة»، ليتبيَّن أنّ تلك المقولات ليست إلا مقولات شعاراتية، تم تجاهلها لحظة استُشعِر الخطر الوجودي، وحضرت حسابات الربح والخسارة الاقتصادية.

في سياق نفس طرحنا هذا، نستحضر قول البروفيسور إدريس لكريني[٩]: «نحن اليوم أمام كارثة من نوع جديد تعيشها أغلب دول العالم. ويتعلق الأمر بوباء تبيّن أنه أضحى يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وللعلاقات بين الدول، والتي بُنيت أساساً في فترة ما بعد الحرب الباردة. والكثير من المؤشرات تبين أن الدول بدأت الآن بالانكفاء على نفسها واللجوء نحو المقاربات السيادية على حساب المشترك الإنساني والدولي،

٨ لقد عملت مفاعيل الوباء الضاغطة لدفع المضطهدين إلى التحرك والاحتجاج. فعلى إثر ارتفاع نسبة الوفيات بسبب كورونا بين صفوف المواطنين من أصل إفريقي بشكل لافت للنظر، وبسبب حادث مقتل المواطن جورج فلويد -من أصل إفريقي- على يد شرطي أبيض عند توقيفه بتهمة واهية. قام المواطنون الأمريكيون باحتجاجات ومظاهرات شعبية عارمة، تحولت إلى أعمال شغب وتخريب للممتلكات في الولايات المتحدة الأمريكية. رافقتها مظاهرات اجتماعية في كندا ودول أوروبية تضامناً مع الشعب الأمريكي في دفاعه عن حقوقه وضد العنصرية.

٩ مدير مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب.



وأيضا على حساب الالتزامات التي تفرضها عليها الاتفاقيات الدولية، سواء في المجالات الحقوقية والاقتصادية أو الدبلوماسية والسياسية». (سلمان، ٢٠٢٠)

من خلال مقارنة أداء الدول في مواجهة الجائحة حول العالم، يتّضح أنّ النموذج الصيني يشهد على قوة وفاعلية الدولة الوطنية وتأثيرها كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية والتفاعلات الخارجية والداخلية. يحدث هذا بعدما كان دور الدولة الرأسمالية الليبرالية قد تراجع في العقود الأخيرة، وانحسر في كونها دولة حارسة[١٠] لصالح تأثير فاعلين آخرين، مثل الشركات الدولية متعددة الجنسيات، التي تمتلك ميزانيات تتجاوز ميزانيات بعض الدول. بل صار لتلك الشركات دور مهم في تقرير ورسم السياسات العالمية خاصة في المجال الاقتصادي، وإليها تُعْزى مسئوليةُ انتهاكات كثيرة وكبيرة لحقوق الانسان حول العالم. لقد أثبتت أزمة الوباء فشل الكثير من الدول النيوليبرالية التي تحظى فيها تلك الشركات بدور مؤثر في تحديد سياساتِها في مواجهةِ واحتواء التداعيات السلبية للوباء. وذلك في مقابل نجاح «الدولة المركزية القوية» في مواجهة الوباء. وهو ما عكسه نجاح النموذج الصيني في التعامل مع أزمة كورونا وتعثر النموذج الغربي بسبب ضعف دور الدولة فيها. (بوابة الاهرام، ٢٠٢٠).

لقد ظهرت أغلبية الدول «الديمقراطية» في الغرب، هشة وأقرب إلى ما يمكن تسميته «بالدولة المائعة» كأصدق توصيف لها في مواجهة الجائحة. لتكشف أن «الهشاشة» ليست محصورة فقط في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، وإنما هي أيضاً في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث الدولة القومية الليبرالية التي كانت بصدد إعلان نهاية التاريخ وانتصارها النهائي (حسان،٢٠٢٠) يعلق المفكر الأمريكي نعوم تشوميسكي على ما يجري في زمن الجائحة فيقول: إن بلاداً مثل كوبا تعاني من العقوبات، منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الاستقلال، من المذهل أنها نجت، واستطاع الكوبيون البقاء أحياء. لكن واحداً من أكثر الأمور سخرية الآن، هو أن كوبا عرضت المساعدة على أوروبا. هذا شيء صادم ومثير للدهشة. ففي حين أن ألمانيا تتمنع عن مساعدة اليونان، نجد كوبا تقدم المساعدة إلى أوروبا في محنتها لمواجهة الفيروس التاجي كورونا. (عيسى، ٢٠٢٠).

---

١٠ يقتصر دور ووظيفة الدولة الحارسة وفقاً للنظرية النيوليبرالية على تطبيق القانون والدفاع والسياسة الخارجية، وألا يكون لها دور في الإنتاج الذي يكون للقطاع الخاص وآليات السوق. (بوابة الاهرام،٢٠٢٠)



لا بدّ من التّأكيد هنا على أنّه بالرّغم من النجاح الذي حقّقته الدولة المركزية في الصين بالخصوص، لا يمكننا تجاهل المخاطر التي قد تنجم عن تحول الدولة المركزية إلى دولة شمولية تتبنّى نمط «أمننة الدولة»، والشروع في تنفيذ مشروع استبدادي مستقبلي. الأمر الذي يفرض تبني مقاربات حقوقية وقانونية دولية أكبر وأكثر تأثيراً ومصداقية. إن تغيير نوع أو مستوى أداء مؤسسة الدولة، يستدعي بلا شك النظر في المنظومة الحقوقية المرتبطة بالدولة وحتى بالشركات العالمية.

يحمل المستقبل المنظور -خلال وما بعد زمن الوباء- احتمالات كارثية من حيث تفشي الوباء، أو تفكك وانهيار بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية، ناهيك عن أوضاع طارئة ومختلفة لم يتم التعامل معها سابقاً. يحيل ما سبق إلى استحداث أشكال جديدة من تدخل الدولة، التي لا يمكن قبولها خلال «أوضاع طبيعية». استحضرت الدول الخوف والتخويف بغيةَ التّغطية على تقصيرها، ولفرض وتمرير سياسات اقتصادية وقوانين لا يمكن تمريرها في وضع طبيعي من دون رفض النقابات المهنية أو قيام الاحتجاجات أو المظاهرات الاجتماعية. حيث جرى في غالبية الدول الأكثر تطوراً على مستوى الاقتصاد الليبرالي، وبكل سهولة، الاستغناءُ عن آلاف العمال والموظفين. كما تم الإعلان عن إفلاس وإغلاق المئات من الشركات الصغيرة والكبرى كذلك.[١١] أما في الصين، فدعا منظرون ينتمون للحزب الديمقراطي التقدمي في جزيرة تايوان إلى استغلال الظرف الصحي، الذي يمرّ به البر الرئيسي -الصين-لإعلان استقلال تايوان، معتبرين ذلك فرصة تاريخية (أبو مريحيل، ٢٠٢٠). كما تزامن ذلك مع اندلاع اضطرابات غير مسبوقة شهدتها هونغ كونغ. الأمر الذي لاقى الدعم الأمريكي والبريطاني عبر الاستنكار والتنديد بالطريقة التي واجهت بها السلطات الصينية تلك الاحتجاجات، في الوقت الذي كانت فيه قوى الأمن -في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية- تقمع وبشدة المحتجِّين على العنصرية المنهجة.

ينذر ما سبق، باحتمالات تغول الدولة داخلياً، وبتصاعد حدة التنافس عالمياًن الأمر الذي قد يقود إلى تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان. بل إنّ تلك الانتهاكات قد تتوسّع

١١ أعلنت شركة جنرال إلكتريك الأميركية أنها ستقوم بتسريح ما يقرب من ١٣ ألف عامل في مجال محركاتها النفاثة، أي حوالي ٢٥ في المائة من إجمالي العمالة لديها، كما أعلنت شركة «جي كرو غروب»، من أكبر متاجر الملابس الجاهزة بالولايات المتحدة، عن إفلاسها. ولا يكاد يمر يوم دون الإعلان عن خبر مماثل حول العالم. (عبداللطيف،٢٠٢٠)



وتصبح ممنهجة وصامتة، تحت ذريعة مواجهة الوباء في هذه المرحلة، لتصير حالة دائمة لاحقاً. لكن وفي نفس الوقت، قد تفرز بالمقابل الاحتجاجاتُ على هذا الواقع، أدواتِ نضالٍ جماهيرية عالمية، وذلك على مستوى المجتمع المدني بالمفهوم الغرامشي -للفضاء الممتد ما بين الدولة والفرد- وهو الأمر الذي سيفرض أجندات عمل وتنسيق كبيرة داخل حركات حقوق الإنسان عالمياً، لِيَتِمَّ تفعيلُ أدوات النضال وتخليصُها من ضوابط التدجين التي مورست على كثير منها.

٣-١ الجائحة واستشراف ما بعدها

منذ تفشي الوباء عالمياً، بدء نقاش دولي حول كيفية مواجهة الوباء. بموازاة ذلك، انطلقت عملية رسم سيناريوهات لوضعية العالم ما بعد الوباء. تراوحت تلك السيناريوهات بين ثلاثة افتراضات أساسية، يقول الأول أن العالم سيتغير كليةً، فيما يرى الثاني أن العالم سيعود لسابق عهده، ليذهب الافتراض الثالث إلى إمكانية تبلور نمط هجين من الافتراضين السابقين.

استشرفت (مؤسسة القمة العالمية) في دبي حالة العالم بعد جائحة (COVID-19) محددة ثلاث سيناريوهات محتملة للنظام العالمي ما بعد (COVID-19) هي:«

- انهيار عالمي سريع، من خلال تدهور اقتصاديات الدول، لتزداد الصراعات وتعم وتسود الفوضى.
- صعود الصين إذا نجحت في احتواء الوباء وتعافي الاقتصاد بوتيرة سريعة.
- تكاتف دول العالم لتقديم المساعدة للاقتصادات التي تعاني من تأثير الجائحة، وفتح الحدود بطريقة آمنة ومنظّمة بعد التوصل إلى لقاح آمن وفعّال». (البيان، ٢٠٢٠)

عرض «مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» بدورِهِ دراسةً تضمّنت أربعةَ سيناريوهات محتملةٍ لمستقبل العالم مع تفشي وباء كورونا، هي: «

- السيناريو الأول: يذهب إلى فرضية تَوَقُّفٍ مؤقّت وعودةٍ للميول السابقة.



- السيناريو الثاني: يفترِض قيامَ نظامٍ عالمي بقيادة الصين وتغييراً في أنماط الحياة. وهو ما قد يقود على المدى الزمني الأبعد إلى نظام غير ليبرالي، يقوم على أساس الدول القومية السيادية القوية والمنفصلة، لكل واحدة منها هوية مميزة.
- السيناريو الثالث: يدور حول تفكك وتضعضع النظام القائم وفوضى ومواجهات عنيفة بين الدول بعضِها البعض، وبين الدول وشعوبها.
- السيناريو الرابع: الذي تنتهي الدراسة إليه، يرى إمكانيةَ إعادةِ البناء وجهداً دولياً بقيادة واشنطن للحفاظ على النظام الليبرالي». (مرهج، ٢٠٢٠)

وِفْقَ السيناريو الرابع الذي يفترض تنسيقاً دولياً -غاب منذ بدايةِ الجائحة وحلَّ مكانَه التنافس والصدامية - فإن ذلك التنسيق الدّولي، سيفتح الباب أمام مسار لمراجعات اقتصادية وسياسية كبيرة بهدف ترميم النظام النيوليبرالي الذي يهيمن على العالم. وذلك على غرار تبنّي رُزَم من السياسات لإصلاح منظمة التجارة العالمية وإعادة النظر في اتفاقية المناخ. بل إنه كما يقول الكاتب سيد أحمد أبوه: «ليس مستبعداً أن تطال المراجعات «الأمم المتحدة» وكذلك الهيئات المتخصصة المنبثقة عنها. فمنظمة الصحة العالمية بالنسبة للبعض اكتفت بلعب دور وكالة الأنباء المتخصصة خلال أزمة وباء كورونا». (أحمد أبوه، ٢٠٢٠)

وهكذا، فإن ما يحدث الآن في زمن الوباء من جدل على مستوى خطابات التدبير العالمي لمنظومات الاقتصاد والسياسة وقوانين الطوارئ الصحية يذكرنا من جهة، بقول علي حرب[١٢]: «نحن إزاء عبارات تأويلها أن العالم الموجود نفسَه لم يعد كما كان عليه، إن من حيث زمنُه وفضاؤه، أو من حيث نظامُه وإيقاعه، أو من حيث قواه وآلياتُه، فضلاً عن عقلانيتِه وإنسيته» (حرب،٢٠٠٢: ١٦٧). ومن جهة أخرى، يذهب كثيرون إلى أن الجائحة ليست أكثر من «سحابة صيف» لن تؤدي رغم خطورتها على حياة البشر، إلى تغيراتٍ دراماتيكية في العالم ونظامِه المهيمن. وهو ما يمكن توضيحه من خلال قول الكاتب تيسير الرداوي: «ليس مؤكّداً أن كل وباء يؤدي إلى

١٢ حرب، علي، ٢٠٠٢. حديث النهايات، المركز العربي الثقافي، بيروت، ط٢.



ثانياً: فضاء الوباء آلية لاستعادة هيمنة الدولة النيوليبرالية



تغيرات سياسية واقتصادية كبرى، فالتغيرات الكبرى لا تحدث إلا بفعل تغيرات تقنية وبشرية كبرى» (الرداوي، ٢٠٢٠)، حيث يسترجع الكاتب آخِرَ وَبَاءَيْن كبيريْن ضربَا العالم، وهما «الطاعون الأسود» في عام ١٣٣٤، و«الإنفلونزا الإسبانية» في عام ١٩١٨،[١٣] مفترضاً أن كلا الوباءين لم يساهما بِذاتَيْهما في تغيُّر وتبدُّل العالم.

سواء كان القادم بعد الوباء، زمناً ونظاماً يشكل «ما بعدية كبرى» فعلاً، أو زمناً مُلْحَقاً بعصر النيوليبرالية الحالي، ففي كلا الحالتين، سيشهد العالم تغيرات كثيرة، قد تحدث عبر سلسلة من التصدعات. يعبر عن جزءٍ منها قول البروفيسور في علم الاجتماع طلال مصطفى: «العالم ما بعد أزمة كورونا سيكون مختلفاً كلياً عما قبلها، فبعد عامين من الآن (العمر المحتمل لأزمة كورونا) ستشهد معظم دول العالم اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، كما سيتم إعادة النظر في مؤسسات الدولة، وخاصة أنظمة الصحة والتعليم. فهذا الفيروس كشف عن ثغرات كبيرة تسبّبت بتصدع المجتمعات الغربية، رغم تقدمها الكبير قياساً ببلدان العالم الثالث». (سلمان،٢٠٢٠)

يدفعنا هذا التأمل في احتمالية تلك «الما بعدية» التي تُداهم العالم بفعل الجائحة، إلى التفكير في مسألة إعادة إنتاج التموضع الأيديولوجي والسياسي لخطاب وحركة حقوق الإنسان عالمياً. فكما تَمّ استخدامُ خطاب حقوق الإنسان كإحدى الأدوات الأيديولوجية من قِبل القوى الاستعمارية -التي تعتبره أحد منتَجاتها- وتوظيفُ الخطاب الحقوقي كأحد أدوات ومداخل الهيمنة، تمَّ تبني مبادئ حقوق الإنسان من قِبَلِ المُضطهَدين حول العالم في سياق نضالاتهم ضد الاستعمار والهيمنة. يقول مورجيني وغوردون: «إن لخطاب حقوق الإنسان قدرة على إعادة تأطير التاريخ، والمثل هنا هو تبنيها من الفلسطينيين في تعريف أنفسهم كضحايا للاعتداء الاستعماري». (مورجيني وغوردون،٢٠١٨: ٤٨)

---

١٣ بدأ «الطاعون الأسود» في الصين، ثم انتشر ليضرب بشكل أساسي أوروبا وجنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه وأجزاء من آسيا، ويعد أسوأ وباء في تاريخ البشرية الحديث، راح ضحيته بين ٧٠ مليون و٢٠٠ مليون، ويقال إنه قضى على ثلث سكان أوروبا بين ١٣٣٦ و١٣٥٣. وأما الوباء الثاني الذي سمي «الإنفلونزا الإسبانية»، فقد ضرب العالم عام ١٩١٨ وانتهى عام ١٩٢٠ تقريباً، وتجاوز عدد ضحاياه مائة مليون إنسان. (الرداوي ،٢٠٢٠)



٢-١ الخـوف فضاء لزمن الوباء

أثبت زمن الوباء أن عناصر بنية الخوف من الجائحة: (المرض -الجوع -الموت) ما تزال أداة فعالة في التأثير على الوعي البشري وتمثلاته الاجتماعية -رغم كمونها ظاهرياً- ورغم كل ما وصل إليه البشر من تطور تكنولوجي و«وهْمٍ» هائل بالسيطرة على قوى الطبيعة. يمكن تحديد الخوف بكونه ذلك القلق الوجودي الذي يرافق الانسان ويرتبط بغريزة البقاء.[١٤] لكن جبروته يصبح هائلًا وبلا حدود، حينما يعجز الانسان عن مواجهة الطبيعة، أو حين تنهض نواميسُ السلطة وأجهزتُها على التخويف. لذلك، وانطلاقاً من نشر الخوف بالتخويف، يغدو الانصياع والخضوع،[١٥] ثمناً مقبولًا لضمان النجاة.

يُشكل الخوف على نحو ما، قانون زمن الوباء الأوحد. ليكون الفعل الفردي والجماعي، ذا بعد واحد هو بُعْدُ الخوف. ويتمثل في: الخوف من المرض، الخوف من الموت، الخوف على الأحباب، الخوف من السلطات، الخوف من الحَجر، الخوف من الجوع، الخوف من انعدام الأمن والفوضى ... إلخ.

بانتشار الخوف من الوباء، يتوالد وباء الخوف الذي يمكن التحكم به نسبياً بشكل موازٍ، لدرجة أن الخوف من المصير المجهول، قد يصبح مصدراً للأمل في نهاية زمن الوباء. وبتعبير آخر: إن الخوف -بدرجة ما- قد يكون سبيل النجاة في زمن الوباء، ولكنّه يعدُّ، في نهاية الأمر، أداة تحكم وسيطرة خفية ومطلقة على المجتمعات لسنوات لاحقة.

---

١٤ يقول الطاهر لبيب: «الخوف لازم الانسان دائماً، ولو لم يخف الانسان لانقرض. الخوف كحالة نفسية فردية أو جماعية ناتجة عن مواجهة أو تهديد خطرٍ حقيقي أو متخيلٍ هو من غريزة البقاء. إنه من هذه الوجهة، ظاهرة كونية قديمة قدم الانسان. الأدبيات الكلاسيكية تناولته بهذا المعنى، من الفلسفة إلى التحليل النفسي الحديث مروراً بالميثولوجيا والأديان وبأصناف الابداع الأدبي والفني، وهو له في نصوص التاريخ وفي التراث الشعبي « مِحنُ كثيرة». (لبيب،٢٠١٦)

١٥ حيث تُحيل إجراءات الفحص والتدقيق إلى عملية فرز تتطلب الخضوع من اللحظة الأولى، حين يتجلى وسواس«العدوى» من الطاعون، وسواس الانتفاضات والجرائم والتشرد والفرار والناس الذين يظهرون ويختفون، يعيشون ويموتون داخل الفوضى. (فوكو،١٩٩٠: ٢٠٨)



هكذا، يجري في زمن الوباء، التخويف[١٦] بالوباء ذاته، باعتباره أداة وقائية بامتياز. ليصبح الوباء بالدرجة الأولى خوفاً في ذاته، ويصبح التخويف به خوفاً مُستهدَفاً لذاته. إنه الإقناع باستبطان الترهيب الممارس بخفة من طرف الدولة. حيث تتراوح القوة الناعمة المبنية على إثارة الخوف من القلق إلى أقصى درجات الهلع والرعب. لذلك، لم يكن تفشي الخوف حالة فوضوية -كما أُوحيَ بذلك- بل كانت عملية ممنهجة قادتها الدول بنفسها.

تم تعميم الخوف عالمياً من قبل الدول وأجهزتها -وعلى رأسها وسائلُ الإعلام و«الذبابُ الإلكتروني» في العالم الافتراضي-. نُفِّذَتْ حالةُ التجييش تلكَ كي يتنازل الناس بطيب خاطر عن الكثير من الحقوق والحريات تحت وَطْأة الخوف. تَمَّ في كثير من الأحيان تقديمُ ما هو «عقلاني» بكونه «لا عقلانياً» والعكس. فعلى سبيل المثال، تتخلى الدولة عن مسئوليتها الأولى في حماية أرواح وصحة مواطنيها تاركةً الكثيرَ منهم عُزَّلاً وعراةً أمام الموت، فيما تُحذِّر من مخاوف انهيار الاقتصاد. وقد وظّفت تلك المخاوف كحزمة تخويف أخرى إلى جانب الخوف من الجائحة. دون أن نغفل عنْ أنّ توظيف الخوف، قُدِّم كشكل من أشكال «شجاعة الخوف» التي تكرِّس الوقايةَ وتحصُر المرض. بالتخويف بالخوف، يتقلص حيز فعلِ الفرد بشكل دراماتيكي، أمام تغول السلطة. بل يغدو الفردُ خطراً كبيراً على المجتمع لذلك لا يُقبَل منه أي شذوذ عن الخضوع. فيما يتم تفهم أفعال الحشود المذعورة نتيجة الخضوع للتخويف بالوباء. وبذلكَ يشكل «التخويف بالخوف» عاملاً مشتركاً بين «محاربة الإرهاب» والجائحة.

جرى التخويف من خلال بثِّ المواقف الرسمية المتعددة والمتناقضة، وأخبار وتحليلات وسائل الإعلام، وشائعات ونقاشات العالم الافتراضي. لوحظ تدفّقُ سيْلٍ هائل من المعلومات والأخبار حول الوباء، ناهيك عن التسريب المستمر للشائعات والترويج لنظريات المؤامرة. بدأ يدور الحديث عن التحذيرات السابقة من وباء عالمي يسببه

١٦ يقول الطاهر لبيب: « ما جدَّ من حديث عن ثقافة الخوف يشير إلى نقلة نوعيّة، غير مسبوقة، يمكن وصفها، إجمالًا، بأنها انتقالٌ من الخوف إلى التخويف. هذا الانتقال وازاه، في العلوم الاجتماعية، انتقال من موضوع المخاطر (risques) إلى ثقافة الخوف (والخوف من الخوف). حدث هذا، تحديداً، مع اتخاذ الإرهاب بعداً عالمياً في الخطاب السياسي وفي المخيال الجماعي. يصبح التخويف من واجبات الدولة حمايةً لمواطنيها، إنها تريد أن تخيف بدون أن تكون مصدر خوف. وهي لذلك تعتبر نفسها، في نهاية الأمر في خندق واحد مع المواطنين في مواجهة خطر قريب أو بعيد، حقيقي أو متخيل». (لبيب، ٢٠١٦)



فيروس مُصنع[١٧]، وعن شريحة «ID 2020» التي أطلق عليها كثيرون اسم «شريحة الدجال» التي يراد زرعها في أجساد البشر مع المصل للتحكم فيهم (حمصي، ٢٠٢٠). وأعيد إلى الواجهة النقاش حول مصيدة مالتوس[١٨] التي يراد بها تقليص عدد سكان الأرض لصالح المليار الذهبي[١٩]. ساهم كل ذلك التدفق للمعلومات -بغض النظر عن صدقها أو موثوقيتها أو كذبها وتناقضها- في تفشي الخوف والارتباك واللايقين عالمياً. وهو ما عمل على استسلام الناس للخوف بشكل كبير وربما غير مسبوق.

١٧ الجزيرة نت، ١٨-٢-٢٠١٧. في عام ٢٠١٧ حذر مؤسس شركة ميكروسوفت بيل غيتس في كلمة له بمؤتمر الأمن في ميونخ، من احتمال تطوير فيروس «لأغراض إرهابية»، وأضاف «يقول خبراء الأوبئة إن فيروساً إن ظهر بشكل طبيعي أو كان بأيدي إرهابي ينتشر في الجو بسرعة، ويمكنه أن يفتك بـ ٣٠ مليون شخص في أقل من عام». <https://cutt.us/bjkoQ>

١٨ ميدل إيست أون لاين، ١٩-٣-٢٠٢٠. يطلق هذا اللّفظ على النظرية المسماة «بكارثة مالتوس» أو«تصحيح مالتوس» أو «أزمة مالتوس» نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنجليزي توماس روبرت مالتوس. يشرح هذا العالِم في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» مدى اختلال نمط العيش الإنساني في ظل تفاوت كبير بين معدلات الإنتاج وعدد السكان. ممّا يؤدي حتماً إلى الفقر المدقع ويخلق المظالم الاجتماعية. حيث يحصل التوازن في تقدير مالتوس على إثر تفشيّ الأوبئة أو المجاعات أو ظهور الكوارث الطبيعيّة التي تؤدي إلى الإنقاص من زخم البشر وعودة النظام الطبيعي للأشياء. <https://cutt.us/2xDsW>

١٩ ترى نظرية المليار الذهبي أن موارد الأرض لا تستطيع أن تلبي حاجات سوى مليار نسمة من البشر ليعيشوا بمستوى دخل مناظر عالي، وأن هذا المليار من البشر موجود في أوربا والولايات المتحدة الامريكية. (العسيري، أمل، ٢٠٢٠). <https://cutt.us/2endd>



٢-٢ التوظيف السياسي للوباء

٢-٢-١ إعلان الحرب على الوباء

اعْتُبِرَ الوباء من قِبل الدولة كارثةً تتطلب استنفاراً وتعبئة عامّة لكل مقدرات البلاد، وحالةً تتطلب تلاحم جميع قوى المجتمع وتعزيز جبهته الداخلية. لذلك، فإن أيّ خروج عن التعليمات والموقف العام، يعتبر في أخف وصف له، انعدامَ وعي وعدمَ مسئولية، ليصل في أعلى درجاته إلى خيانة عظمى، ذلك أن البلاد تخوض «حرباً».[٢٠]

استُجلِبت «حالة الحرب» بهدف تكريسِ المزيد من السلطة والصلاحيات في يد الدولة -دون أي رقابة أو مساءلة- وتغطيةِ عجزها وعدم جهوزيتها «المتعمد»، بحجة ضبط الأفراد والحشود والمرضى وغير المرضى ومحاربة الوباء بشكل عام. حيث استغلت الدول فرصة الإعلان عن الوباء كجائحة عالمية من قِبل المنظمة العالمية للصحة لتنفرد بممارسة لعبة السلطة.[٢١]

وُضِع بذلك الجزءُ المأهول الأكبرُ من الكوكب بأسره في «حالة حرب»[٢٢] تقودها عالمياً تعليمات المنظمة العالمية للصحة بشكل يتجاوز بنى الدولة القومية وأدواتها.[٢٣] خاضت دول العالم هذه «الحرب» فيما طبع الارتباك والاختلاف تعاملها مع تلك التعليمات

٢٠ ذهب الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي، الذي استخدم منذ فترة طويلة لغة الحرب، إلى أبعد من ذلك، حيث نصح الجيش والشرطة بأنّه إذا أصبح منتهكي الحجر الصحي «جامحين يقاومونك ويعرّضون حياتك للخطر، فقم بإطلاق النار عليهم واقتلهم!». (أبو هنية، ٢٠٢٠)

٢١ للجوء إلى لغة الحرب تداعياتٌ مهمّة، ولا سيّما أنّ عدداً متزايداً من الدول يطبّق سلطات حالات الطوارئ. فكما حذّرت كريستين شوبل-باتل: "غالباً ما ننسى أنّ سلطات حالات الطوارئ تستمّر عادة لفترة أطول بكثير ممّا تتطلّبها الأزمةُ". فتقول إنّه عوضاً عن إعلان الحرب على فيروس كورونا المستجدّ، ما يلزمنا الآن أكثر من أيّ وقت قبل هو لغة وخطوات تعبّر عن تضامن دولي. (أبو الدهب، ٢٠٢٠)

٢٢ تحدثت إحدى الصحف الصينية عن سيناريو «الحرب العالمية الثالثة»، في وصف الإجراءات التي اعتمدتها جل دول العالم لمحاربة الفيروس. (أبو هنية، ٢٠٢٠)

٢٣ في رده على سؤال: هل الديمقراطية في خطر؟ يجيب الفيلسوف (زيجمونت بومان) قائلًا: « يمكننا أن نصف ما يحدث في الوقت الحالي بأنه أزمة للديمقراطية، انهيار الثقة: الاعتقاد بأن قادتنا ليسوا فقط فاسدين أو أغبياء، وإنما عاجزون. الفعل يحتاج سلطة، كي تكون قادرًا على فعل أشياء، ونحن نحتاج السياسة، وهي القدرة على تقرير ما الذي يجب فعله. لكن ذلك التزاوج بين السلطة والسياسة على أيدي الدول القومية قد انتهى. لقد تم عولمة السلطة، لكن السياسة مازالت محلية كما كانت من قبل». (رضوان، ٢٠١٦)



لخوفها من انعكاساته السلبية على اقتصاداتها، إلى جانب «الارتباك» المتجلي من خلال تضارب الأبحاث والمعلومات والتصريحات « العلمية» والإعلامية المتعلقة بالجائحة.[٢٤]

بالتالي، لم يكن من قبيل الصدفة، أن يستخدم رؤساء كثيرون كلمة «الحرب» في سياق حديثهم عن الوباء. وصف الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) نفسه بأنه «رئيس في زمن الحرب»، وقال إن فيروس كورونا المستجد «عدو غير مرئي». قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون: «يجب أن نتصرّف مثل أي حكومة في زمن الحرب». ووصف الرئيس الصيني (شي جين بينغ) جهود بلاده في مواجهة الفيروس بـ «حرب الشعب». وقال الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو جوتيريش) نحن في حالة حرب مع الفيروس. كما أُستخدم مصطلح الحرب للحديث عن مواجهة وباء كورونا، من قِبل الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون)، والمستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل). (أبو هنية، ٢٠٢٠)

تنكشف السلطة والقيادة العميقة للدولة في زمن الوباء -كما في حالة الحرب- أياً كان شكلها. فيتقدم رجال الأمن، على رجال السياسة والمال، يتلوهم رجال العلم، ليقف رجال الدين في المرتبة الأخيرة. إذ يحدث بالضرورة تبادل خفي لسلطة الأدوار، كما تعاد صياغة المفاهيم والمفردات من حيث الدلالة والمعنى. وتبهت الأفكار والأيديولوجيات جميعاً حين لا تُجدي نفعاً في مواجهة الوباء. يَنْسَحِبُ ذلك على العِلم والتكنولوجيا أيضاً في لحظات يائسة، باعتبارهِما أيديولوجيا كما يقول الفيلسوف هابرماس.

٢-٢-٢ الحرب على الوباء حرب بين الأيديولوجيات

أثبت الوباء -على نحو ما- أن «وهم الأيديولوجيا» لا يزال يحكم العالم، بل أثبت الوباء أن العلم بذاته -في كثيره- شكل من أشكال الأيديولوجيا. كما عززت تفاصيل زمن الوباء مقولةَ أنّ حقوقَ الإنسان ليست سوى أيديولوجيا. يقول المفكر لويس ألتوسير في سياق هذه الفكرة: «تحرك الأيديولوجيا الأفراد كفاعلين»، وفق ما سبق، يتوهم نشطاء حقوق الإنسان أنهم يقومون بتأدية رسالتهم الأخلاقية، بالمراقبة ورفع أصواتهم

٢٤ تضارب الأبحاث والمعلومات والتصريحات «العلمية» صدر عن المنظمة العالمية للصحة نفسها، بحجة أن الوباء جديد وغير معروف. كما صدر عن مراكز بحوث علمية وعن مجلات علمية مُحكّمة ذات صيت دولي كمجلة «The lancet»، وهي مجلة علمية طبية بريطانية أسبوعية (بونجار، ٢٠٢٠).



للكشف عن الانتهاكات والمجرمين، وذلك ضمن سياق مهيمن عليه من تلك الطغم التي تقوم بالانتهاكات. وبذلك يلعب هؤلاء النشطاء دوراً تجميلياً، فيما هم في حقيقة الأمر، ينفذون مصالح النظام النيوليبرالي، ويتقاضون منه مقابل ذلك رواتبَهم.

لقد هيمنت الأيديولوجيا النيوليبرالية على العالم بقوة قانون السوق سابقاً، فيما هيمنت على العالم خلال زمن الوباء بقوة «قانون الغاب». لذلك، مثّل حدث الوباء كجائحة عالمية، إنذاراً مبكراً لما هو مستقبلي قادِم، من مخاطر محتمَلة لما يمكن أن تأتي به الهندسة الوراثية والذكاء الاصطناعي والتطور المخيف للتكنولوجيا، وعملية استنفاذ الكوكب وتخريب البيئة.. إلخ.

وفق تلك الاحتمالات، أصبحت الايديولوجيا النيوليبرالية ديناً متطرفاً مقدساً. وهو ما يحيل على سؤال هام، ألا وهو: كيف يمكن لحقوق الإنسان أن تواجه كل ذلك؟ بعد أن تمت قَوْلَبَتُها في أيديولوجيا ذات بعد واحد! جعلتها أداة هيمنة للنيوليبرالية، تَحُولُ دون تحوُّلِها إلى أداة اجتماعية سياسية خارجة عن إطار الدولة. وهو الشرط الهام الذي من شأنه أن يجعلها أداة للفعل والتغيير، وليست مجرّدَ خطابٍ حول الأزمات والتغيير الشّكلي. هذا علماً بأنّ الحركات الحقوقية تنجح أحياناً في «فرض» احترام حقوق الإنسان في دول تتوفر فيها بعض الشروط الملائمة لعملها. وتكون تلك الشروط مهيأة داخلياً تتمثل في قابلية نظامها الحاكم للانفتاح الحر على تلك الحقوق، أو يضطر حكامها تحت الضغوط الدولية لإقحام حقوق الإنسان ضمن قوانين البلاد. لقد آن لحركة حقوق الإنسان على مستوى العالم -وليس عبر نماذج نجاح هنا أو هناك- أن تخوض المُواجَهَة وأنْ تُحوِّل حقوق الإنسان من شعارات أيديولوجية إلى ممارسة اجتماعية تواجِه الدولة والنظام المهيمِن على العالم. هذا، على أن يتم تركيم تلك المسيرة دون تعرضها لانقطاعات وانتكاسات بفعل تدخلات السياسة ومصالح دول كبرى، كما جرى في دول كثيرة حول العالم مثل أفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

كشفت ممارسات الدولة النيوليبرالية -بموازاة ما سبق ذكره- عن وجهها البشع خلال الوباء، حيث أماطت اللثامَ عن قُبْحِ أيديولوجياتها. وبذلك يمكن فهم أسباب حراك الاحتجاج الحاصل خلال الوباء في الولايات المتحدة الأمريكية ضد العنصرية، التي امتدت موجتُها وأحداثُها إلى أوربا. ذلك أن العنصرية المبنية على «تفوق العرق الأبيض»



ما هي إلا غطاء لتفوق النخبة الرأسمالية.

استناداً إلى هذا، يمكن فهم قبول «النظام الذي ينهض على العنصرية» ولوجَ أشخاص كثيرين ووصولَهم لقمة هرمه، رغم كونهم من أصحاب «البشرة السوداء» مثل باراك أوباما وكونداليزا رايس وكولن باول. تلك العنصرية إذن، ليست إلا مظهراً من مظاهر الايديولوجيا التي تتسلح بها النيوليبرالية الغربية التي تعتبر امتداداً للحقبة الاستعمارية والرأسمالية المعولمة وصولاً ليومنا هذا.

على الرغم من تسلح تلك « النيوليبرالية» بمبادئ حقوق الإنسان، التي تجرم العنصرية. يمكن القول، إن ذلك التبني البراغماتي المتناقض يقدَّم بكونه منسجماً بفعل السياسي الذي وصل لأعلى درجات الانكشاف خلال الوباء. لذلك، أعلنت بريطانيا عن تبنيها لاستراتيجية مناعة القطيع الطبيعية في مواجهة الوباء، وفي نفس الوقت تنادي بالحقوق السياسية لسكان هونج كونج.

انطلاقاً من تلك الخلخلة التي رافقت الوباء، أصبحت الأيديولوجيا النيوليبرالية بحاجة للعودة إلى المخزون الاستراتيجي من الشرعية والقداسة، فكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يغرد على تويتر بأكثر التغريدات عنصريةً، وفي نفس اللحظة، يخرج للعلن حاملاً الإنجيل ليذكر بحصانته الدينية. قال موقع «ذا إنترسيبت» أن (رالف درولينجر) القسيس الذي يدير حلقات دراسية أسبوعية لتعليم الإنجيل للمسؤولين في إدارة «دونالد ترامب»، قد قال: إن المثليين والمدافعين عن البيئة وما تفعله الصين وراء غضب الرب الذي أدى إلى نشر وباء «كورونا».[٢٥]

جنوباً -دول إسلامية وعربية عديدة- شهد زمن الوباء فيها ظاهرةً إفتائيةً واسعةً، تَمثّلت في فتاوى فقهية أصدرتها هيئات وشخصيات. ورافقتها مواقف شرعية مختلفة من الفتاوى نفسها، أو تجاه قضايا الوباء. لم يكن يسيراً على أي مؤسسة سياسية مهما علا شأنها، أن تُقدم على قرار بإغلاق مكة المكرمة والمسجد النبوي أمام الراغبين في الصلاة والعمرة، لولا أن الخطْب أقوى من كل ما كان يتصوره الناس. وهنا احتاجت المؤسسة الرسمية إلى عدد من الآليات لإقناع الناس وإلزامهم بالبيوت، منها الآلية الطبية وأيضاً

٢٥ الخليج الجديد، ٢٥-٣-٢٠٢٠. <https://cutt.us/mseCF>



الدينية ممثلة في مؤسسة الفتوى، والمؤسسات الأمنية والإعلامية. (الخادمي، ٢٠٢٠)

على الجهة المقابلة، وُظِّفت الجائحة من قبَل كثير من القوى الدينية السياسية، معتبرةً أن الوباء عقاب إلهي. (عبد الحميد، ٢٠٢٠). كما لوحظ قدر كبير من الرفض والممانعة لقرارات حكومية بإغلاق المساجد، وذلك من قبل قوى «سياسية دينية».

من الجلي أن الدين الفردي؛ بصفتِه علاقةً مباشرةً بين الفرد والذّاتِ الإلهية يحُول دون أيّ إمكانيةٍ لوجودِ حيّزٍ مكاني وزماني، يُمْكِنُ أنْ يحتلّه «وسيط» بغضّ النظر عن شكل تجلّيه، سواء كان: إماماً، فقيهاً، مفتياً، شيخاً، متديناً، سياسياً ... إلخ. ليحرّم ويحلِّل ويُرهِّب ويرغِّب ويُعيدَ تشكيل العقل بل ويغسِلَ الأدمغة، سواء خلال خطبة وصلاة الجمعة أو المناسبات الدينية أو الاجتماعية أو عبر الدروس الدينية والفتاوى على شاشات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي في العالم الافتراضي ... إلخ.

كانت عبارة «صلّوا في بيوتكم» مؤلمة جدّا لِكَمٍّ كبير من الشرائح الاجتماعية والأفراد، ليس ببعدها الروحاني -الذي آلم حتى العلمانيين- ولكن بسبب أيديولوجي واضح. ففي حالة الممارسات الدِّينية أو لِنَقْل الشعائر الجماعية، يصبح الفضاء مفتوحاً للطرف الممثِّل لتلك الشرائح أو القوى الاجتماعية لفرض هيمنتِه وصياغةِ سلطةِ حقلِه الخاص. لهذا، ارتبط الهلع من الحد المؤقت للشعائر والطقوس الجماعية لدى تلك القوى، بسبب فقدانها المكان والزمان والطقوس المقدسة، التي تمارس من خلالها وبها سلطتها وتعلن عن خطابها بشرعية المقدس.

خلال ذلك التوظيف السياسي الديني للوباء، انتشرت فتاوى تتطرق للوباء ولضرورة الالتزام بتعليمات الحكومة ولزوم البيت، وأن الموت في زمن الوباء يعتبر شهادة، ولِوُجوبِ دفعِ دِيَّة لمن نُقِلَت إليه العدوى ومات. وأخرى تجيز قتل من تعمَّد نشرَ الوباء، وغيرُها كثيرٌ من الفتاوي الأخرى. قد يُطرحُ سؤالٌ بسيط هنا!! ترى ما الحاجة للفتاوي -سواء الرسمية أو تلك التي يقف خلفَها أفرادٌ أو جهات خفية-وما هو نفعُها وما ضرورتها!؟ وهل يواجَه الوباء بالفتاوي؟ وهل يتوجب مخاطبة الناس في كل شيء بالفتاوي وبلغتها!؟ هل هنالك حاجة مستقبلاً لفتاوي تحلل أو تحرم السفر لكوكب المريخ؟ من الواضح أنها فتاوي تأتي لذر الرماد في العيون، لصرف الأنظار عن تقصير



الدولة في حق مواطنيها، ولإعطاء شحنة مقدسة للعقل الميتافيزيقي العاجز أمام قدرة العقل العلمي الذي تم تهميشه. والغرض من كل ذلك هو نَيْلُ المزيد من الهيمنة على العقول من قِبَل «حركات دينية سياسية». إن التفسيرات والفتاوى الدينية في زمن الجائحة لم تكن هي الأخرى بمنأى عن خدمة أهداف سياسية إيديولوجية معينة. فقد استدعتها بالضرورة حاجة وظيفية سياسية، على اعتبار أن كل ما يتعلق بالتبريرات ذات الصبغة الدينية يكون أقرب إلى إفهام السواد الأعظم من الناس وأكثر إقناعاً، بل أكثر تأثيراً على وجدانهم وعقولهم. لذلك نجد بعض تلك التفسيرات أو الفتاوى يدعم تعليمات وتوجهات الدولة في محاربة الوباء. وأصحابها يشغلون مناصب فعلية أو رمزية في المؤسسات الدينية والوقفية للدولة، أو منخرطون في تيارات تدعم الحكومات القائمة. في حين أن أصحاب الفتاوى المعارضة للتعليمات الصحية للدولة -خاصة منها المتعلقة بإغلاق المساجد ومنع الصلاة الجماعية-ينتمون إلى تيارات سياسية دينية معارضة لنظم الحكم.

تعكس تلك الفتاوى ذلك التحالف التاريخي بين السلطة -أياً كان شكلها- وبين «طبقة رجال الدين» الذين تقدمهم السلطة على أنهم «موظفو الله». وبموازاة ذلك يبرز دور رجال دينٍ آخرين ضمن هذه «الطبقة الدينية»، يقدمون أنفسهم كنقيض معارض للسلطة ورجالاتها. لذلك شهد زمن كورونا في بدايته على الأقلّ «مسيرات ليلاً» للتظاهر ضد فايروس الوباء والدعاء لرفع البلاء في الظاهر، لكن هدفها الحقيقي المبطَّن هو التعبير عن ردّ فعلٍ مضادٍّ للسلطة ولرجالاتها الدينيين، ومحاولة الدفاع عن الحيز الذي استولت عليه الدولة كلياً في زمن الوباء. إنه في حقيقة الأمر صراع على الفضاء العام.

احتلت الغيبيات مساحة شاسعة في زمن الوباء، حيث تخلى كثير من الأفراد والجماعات عن خطاب الطب المعاصر لصالح نزعات دينية أو غيبية، وامتثلوا لممارسات من قَبِيل الدعاء والصلوات في المساجد والكنائس المغلقة عبر مكبرات الصوت، طقوس شرب بول البقر المقدس في الهند. كما انتشرت ممارسات ترتبط بالخرافات أو الشعوذة وما يسمى الطب البديل والوصفات البيتية للوقاية من المرض. في ظل هيمنة الأيديولوجيا بشتى تصنيفاتها، كيف يمكن لمبادئ حقوق الإنسان أن تحظى بحضور قوي؟ يبقى هذا السؤال هاماً إلى حين رسم الاجابة عنه!

ما سبق لا ينفي وجهات نظر أخرى تذهب إلى أن الدين بما يمثله من رزمة أخلاقية ثقافية، مهم في زمن يواجه الناس فيه خطراً وجودياً جعلهم يتجاهلون قيماً أخلاقية حداثية كثيرة. ناهيك عن كونه عامل دعم نفسي ومعنوي كبير لما له من قدرة على بث الطمأنينة في النفوس من خلال القيم الروحانية والإيمانية. وهنا لا خلاف مع وجهات النظر تلك، بل تتمثل المعضلة في عملية توظيف هذا الخطاب الديني سياسياً.



٢-٣ الدولة و «حالة الاستثناء»

بموازاة بَث الهلع والذعر مع تفشي الوباء، تم فرض «حالة الاستثناء -الطوارئ»، إلى جانب تفعيل حُزم عديدة من نظم الضبط[٢٦] والمراقبة[٢٧] والسياسات الحيوية. قامت الدول حول العالم وبشكل جماعي غير مسبوق، بإغلاق مجالها الجوي وحدودها البرية والبحرية، وتسليم زمام الأمور بشكل شبه كامل للقوات العسكرية والأجهزة الأمنية، التي أقامت أو أشرفت على العديد من الفضاءات المُعلَّقة[٢٨]. تمَّ إغلاقُ مُدن وأقاليم بأسرها، وفَرْضُ ومتابعةُ نظامِ حظرِ التجوّل والحجر البيتي على المواطنين. علاوةً على فرْضِ الحجر الصحي على المصابين. فاستولت الدولة على كافة السلطات في مواجهة الجائحة!! بلا شك هي حالة فريدة؛ تتحوّلُ فيها حالة الفضاءات المعلقة[٢٩] مِنْ كونِها حالةَ استثناءٍ، إلى كونها قاعدة على المستوى الكوني، ما يجعل أقاليمَ أوْ دولاً بأسرِها فضاءاتٍ معلقة ومستثناة.

احتدم النقاش حول مسألة الحقوق والحريات في مواجهة الإجراءات التي اتخذتها الدول. حيث رأى البعض أنَّ ما قامت به الدولة أمر مشروع، وأنّ التضحية ببعض الحقوق لبعض الوقت من أجل سلامة الكوكب أمر لا يستحق النقاش. فيما تعالت الأصوات للتحذير من تغوُّل الدولة وتحَوُّلِها لدولة بوليسية تحت ذريعة مواجهة

٢٦ الضبط: تقوم مؤسسات المجتمع الانضباطي (المؤسسات التي تمارس الضبط كالمستشفى والمدرسة والسجن) بتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال ضبط المجال المكاني والوقت ونشاط الأفراد، كما تساعد أنظمة معقدة كالرقابة والفحص على تعزيز الانضباط، حيث يصف فوكو تقنيات الانضباط في كتابه (المراقبة والعقاب) بكونها:«تقنيات دقيقة دائماً صغيرة غالباً ولكنها ذات أهمية لأنها تحدد نموذجاً من التوظيف السياسي والمفصل للجسد وتحدد ميكروفيزياء السلطة. إنها حيل صغيرة مزودة بقدرة كبيرة على الانتشار وترتيبات لطيفة ذات مظهر بريء إنما هي شكاكة وأحكام تخضع لنظم غير معلن عنها او تتبع إلزامات غير كبيرة». (فوكو، ١٩٩٠:١٦٠-١٨١)

٢٧ المراقبة: تفترض ممارسةُ الانضباط وجودَ جهازٍ يحقق الإكراهَ، بفعل النظرة، جهازٍ توحي تقنياته التي تسمح بالرؤية بمفاعيل سلطوية، وبالمقابل، تجعل وسائل الإخضاع أولئك الذين ينصب عليهم الإخضاع مرئيين بوضوح وببطء. (فوكو، ١٩٩٠: ١٨٨-٢٠٨)

٢٨ يقول أليساندروا بيتي خلال وصفه لمخيمات الاعتقال عبر تاريخ القرن الماضي لِما بعد الحقبة الاستعمارية: «استدعيت الفضاءات العالقة "فضاءات التعليق" الى حيز الوجود بسبب المخاوف الأمنية، لكونها نموذج حقيقي للسيطرة الاجتماعية والمكانية، حيث في داخل الفضاءات العالقة "التعليق" كان يتم تحويل شعب إلى مجرد سكان وأرقام يحكمون ويدارون (بيتي،٢٠١٢).

٢٩ مثل: « مناطق الترانزيت في المطارات؛ الحجر الصحي؛ مخيمات اللجوء؛ مستشفيات الأمراض العقلية. الخ».



الوباء. وقد تساءل المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين[٣٠] في مقالته (اختراع وباء)[٣١] قائلاً: « لماذا تبذل وسائل الإعلام والسلطات الحكومية قصارى جهدها لبث حالة من الذعر، وبالتالي فرض حالة استثناء حقيقية، مع قيود خطيرة على الحركة وتعليق الحياة اليومية في مناطق بأكملها؟». يجيب أغامبين على تساؤله ذاك بالقول: «بعد استنفاذ ذريعة (الحرب على الإرهاب)، يصبح اختراع وباء، الذريعة المثالية للسلطات من أجل تعميم إجراءاتها التي تتجاوز كل الحدود». (أغامبين، ٢٠٢٠)

في مقاله بمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، حذر «فلوريان بيبر»[٣٢] من تنامي النزعة التسلطية والديكتاتورية لدى السلطة، ومن تعسف القائمين على الأمر في استخدام السلطة وتعسفهم في تقليص الحريات المدنية للناس. ومع إقراره بأن مثل هذه الإجراءات قد تفيد في الحد من انتشار الوباء، إلا أنه في المقابل، أبدى تخوفه من خطر تمدد السلطة ما بعد وباء كورونا. حيث توقَّعَ أنْ تتراجع الديمقراطية في عدد من البلدان بسبب أن العديد من الإجراءات التي اكتسبت الصفة الاستثنائية بسبب انتشار الوباء، ستصير طبيعية ودائمة حتى بعد الانتهاء منه. (التليدي، ٢٠٢٠)

وبذلك يرى فلوريان بيبر أن الكثير من البلدان ستكون أقل ديمقراطية مما كانت عليه في آذار/ مارس ٢٠٢٠، ذلك أنه في أوقات الأزمات عادةً ما تُهمَل الضوابطُ والتوازناتُ باسم السلطة التنفيذية، لِتكمن الخطورة في أن المؤقت قد يصبح دائماً. ويعتقد بيبر أن: «مكافحة فيروس كورونا تحتاج إلى إجراءات صارمة، لكن أيَّ انتهاكات للحريات المدَنية يجب أن تكون مؤقتة ومتناسبة، بالإضافة إلى أنّ من الضروري أن تكون إجراءات الطوارئ محدودة بحدود وقتية واضحة، لئلا تقود إلى حالة طوارئ دائمة». ولذلك يقول « يجب بقاء الأجهزة التشريعية نشطة». (ياسين، ٢٠٢٠)

أشار بالمقابل، الفيلسوف الإيطالي «ريناتو كريستي» في معرض رده على جورجيو أغامبين،

٣٠ عمل المفكر الإيطالي جورجيو أغامبين في كثير من أعماله على دحض فكرة كارل سميت المتعلّقة بالربط بين الدولة القوية صاحبة السيادة وحالة الاستثناء.

٣١ ‎٢٦-٠٢-٢٠٢٠ - <http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers>.

٣٢ أستاذُ التاريخ والسياسة في جامعة «غراتس» النمساوية.



إلى أن الإجراءات التي اتخذتها إيطاليا لمواجهة الوباء ليست نتيجة الغريزة الاستبدادية للنخب الحاكمة التي تبدو مستعدة للبحث عن تبرير لاعتماد الاستثناء كما يتصور أغامبين، بل -على العكس من ذلك- إنّ الإجراءات التي اتخذتها للتعامل مع الوباء، هي تلك التي يجب على الأنظمة الإدارية اتخاذُها من أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات الناس. وإنه إذا حاول المرء أن يضمن -بأي ثمن- حرية فردية مجردة ومقدسة وشجع فلسفياً على رهاب الدولة، فسيصبح من المستحيل حينها توحيد المواطنين حول مهمة التخفيف من هذه الجائحة، إذ تتطلب سياسة الصالح العام بيروقراطية محترفة محكومة بمبادئ أخلاقية، مما يشجع على ازدهار المجتمع المدني والجمعيات الخيرية بفضل التعاون الذي تقدمه الدولة القوية التي تحمي الضعفاء من الأوبئة وغيرها من الآفات الاقتصادية والاجتماعية. (الجزيرة نت، ٢٠٢٠)

يرى الفيلسوف «سيرجيو بنفينوتو» بدوره أن: «نشر الخوف قد يكون أكثر حكمة من التفكير فلسفياً»، مضيفاً: «الخوف في بعض الأحيان يتطلب شجاعة». ولهذا يرى في معرض تعليقه على إجراءات الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي التي فرضتها الدولة الإيطالية، أنه في إطار الحرب على هذا الوباء، من شأن المسافات أن تقربنا من بعضنا البعض، وأن تكون استراتيجية الخوف أفضل طريقة لضمان علاقات ودية. (الجزيرة نت، ٢٠٢٠)

لا شك أنّ ذلك الجدل الفلسفي يؤسس لفهم وتفسيرِ واقعِ زمنِ الوباء، حيث أن صناعة الأوبئة أو على الأقل استغلال وجودها[٣٣] يدخل ضمن استراتيجية قيام الدول بمهمة التخويف بالخوف لإسكات أي صوت من الأصوات المعارضة والحقوقية. ما يجعلنا نقف أمام حقيقة تَحَوُّل حالة الاستثناء إلى حالة طبيعيّة بالفعل. وهي حالة بدأت الحكومات بتعويدنا عليها منذ سنين.

---

٣٣ سبق إثارة الحديث عن الارتباك والاضراب الذي أصاب الدول والمجتمعات بسبب تضارب الخطابات العلمية والإعلامية المتعلقة بجائحة كورونا في الهامش رقم ١٦: من بين مواضيع الخلاف وتضارب المواقف أن بعض المتخصصين في علم الأحياء والفيروسات نفوا أن يكون الفيروس طبيعياً وبعضهم الآخر صرح بكونه نتاجاً للطبيعة، علماً بأن أغلب المواقف العلمية والإعلامية المتبنّية للموقف المؤكد على أن فيروس كورونا كوفيد ١٩ هو صناعة إنسانية تُبثّ عبر مواقع التواصل الاجتماعي. بينما يبث نقيض تلك المواقف عبر القنوات السمعية والبصرية الرسمية وشبه الرسمية. ناهيك عن تحذيرات كثيرة منذ سنوات صدرت عن رؤساء ورجال أعمال وعلماء تحذر من وباء قادم.



بالتالي، فإن مجتمعاً يعيش في حالة طوارئ مستمرّة لا يمكنه أن يكون مجتمعًا حراً. نحن نعيش فعلياً، في مجتمع قد ضحّى بالحرّيّة لصالح ما يسمّى «الدّواعي الأمنيّة»، وفي النتيجة حكم على نفسه بالعيش في حالة دائمة من الخوف وانعدام الأمان. لذا ووفقاً لأغامبين: «ليس مفاجِئاً الحديث عن الوباء بلغة الحرب». (أغامبين، ٢٠٢٠) لذلك، ليس مستبعداً أن تُشكل الجائحة المرحلة الثانية في سلسلة تغول «الرأسمالية المتوحشة» بعد حلقة ما عرف «بالحرب على الإرهاب» في الألفية الجديدة. مع ميل أغلب الدول إلى تفعيل تدابير العزل الصحي، القهري والطوعي، تضاءلت السلط الدستورية إلى أبعد الحدود، وتضخمت السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وبرزت مشكلة ثنائية جديدة أثار شكل تدبيرها ملاحظات وانتقادات عدد من المفكرين والسياسيين، ثنائية الضبط المجتمعي، وحقوق الإنسان، فتنامى الخوف على الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى بعض المفكرين. (التليدي، ٢٠٢٠)

قد يشكل الوباء في سنة ٢٠٢٠ -بموجاته المحتملة- تكريساً لهيمنة الدولة النيوليبرالية، كما قد يكون سبباً تاريخياً لانهيار دعامات تلك الدولة بسبب فشلها الذريع في احتواء أزمة الوباء وتبعاته الإنسانية. حينها ستكشف عن شراسة سلطتها التي ستستعملها بشكل صريح لقمع حقوق وحريات مواطنيها في حال طالبوا بزوالها أو استبدالها بمنظومة سياسية مختلفة. فالملاحظ فيما يجري حتى الآن هو تكريس وتوسيع حالة الاستثناء لتصبح القاعدة وتطبيق أنظمة الضبط والمراقبة والسياسات الحيوية.

مورست تلك الأنظمة والسياسات بشكل واسع دولياً في موجة «الحرب على الإرهاب»، وبشكل أقل محلياً من قبل النيولبرالية الغربية. يلاحظ أن موجة الوباء قد تكون موجهة بشكل أوسع محلياً وفي عقر دار النيوليبرالية قبل أي دولة أخرى. مع الوباء تتوسع حالة الاستثناء وقد تنتشر انتهاكات حقوق الإنسان، ومخالفات القانون محلياً، الأمر الذي دفع الفيلسوف السلوفيني (سلافوى جيجيك) إلى حد التبشير بأن الشيوعية الجديدة هي الحل لإيقاف هذا الوباء الناتج عن البربرية العالمية، معتبراً أن فيروس كورونا هو الحد الفاصل بين عالم وآخر، وأن نهاية المنظومة الرأسمالية ستكلف ثمناً باهظاً من آلاف الأرواح وملايين الإصابات في سبيل شق البشرية لطريق جديد. (التليدي، ٢٠٢٠)

ثالثاً: ممارسات السياسة الحيوية وعودة الإنسان إلى الكهف والغابة





ثالثاً: ممارسات السياسة الحيوية وعودة الإنسان إلى الكهف والغابة

شهد العالم مقاربتين أو مسارين أساسيين في مواجهة الفيروس تبنتهما بعض الدول، فيما تتوسطهما مسارات تنحرف قليلاً أو كثيراً عنهما في التصدي للوباء في بعض الدول الأخرى. تجسّدَ الأول في المقاربة الصينية. تبعها في مسارها ذاك عديد من الدول حول العالم. حيث سخّرت الصين كل إمكانياتها وطاقاتها المالية والبشرية والعلمية من أجل علاج جميع المصابين، وتقديم الرعاية لمن هم في الحجر البيتي، والعمل بصرامة وانضباط لحصر الوباء من خلال إيقاف كل أشكال الحركة في البلاد، وتحديداً الأقاليم المصابة، إلى جانب العمل من أجل إيجاد مَصْل.

قامت الصين بمواجهة الوباء بشكل حازم ودون «التباكي» على الاقتصاد كما جرى في دول أخرى، مستخدمة أقصى درجات الضبط والمراقبة وتعليق الكثير من القوانين والحقوق وهو ما أطلقت عليه وسائل إعلام غربية مصطلح «القوة الصارمة». وما عدَّه كثيرون إجراءً منصفاً ومناسباً لحصر الوباء.

بدت الدولة الصينية بتلك الخدمات والاحترازات الصحية الهادفة إلى حماية حياة مواطنيها في أعلى تجليات التحكم والضبط. واحتلت أعلى مراتب ممارسة السلطة التقريرية والتنفيذية، بل صارت مثلاً يقتدى به من قِبل الدول الأخرى. ليكون السؤال الأهم هنا هو: هل ستتراجع الدولة عن تنفيذ تلك الإجراءات بعد حصر الوباء أم لا؟

دون الإشادة المفتوحة بتقييد الحريات والرقابة الإعلامية، يمكن القول إن الصين قد استفادت من هذه السيطرة في مواجهة أزمة فيروس كورونا. إذ حرِصت دولتُها على عدم نشر الشائعات والمعلومات المزيفة وعلى الحد من ظاهرة الهلع بين المواطنين. وروّجت بموازاة ذلك قصة نجاح نظامها في السيطرة على انتشار المرض. وذلك على عكس بعض الدول كإيطاليا التي اعتبرت أكبر بؤرة للمرض في أوروبا خلال عام ٢٠٢٠. حيث أوضح للصحافة روبرتو بوريوني -أستاذ علم الأحياء الدقيقة والفيروسات بجامعة فيتا سالوت سان رافاييل بميلانو- في تعليقه على تسريب تفاصيل خطة عزل أكثر من ١٦ مليون



شخص: «ما حدث من تسريب الأخبار تسبب في محاولة العديد من الأشخاص للهروب إلى مناطق أخرى، مما أدى إلى نتائج عكسية لما يحاول المرسوم تحقيقه، لسوء الحظ، سيصاب بعض الذين فروا بالمرض» (صالح، ٢٠٢٠).

نجح إلى حد الآن النظام المركزي في الصين -أو كما يحلو للبعض تسميته بالنظام الشمولي- في احتواء وباء فيروس كورونا عن طريق إبطاء تفشي المرض، أي تقعير منحنى الإصابة. حيث امتدح المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (د. تيدروس غيبرييسوس)،[٣٤] أداء الحكومة الصينية في مكافحة الفيروس قائلًا: «سرعة الاستجابة والكفاءة التي تحلت بها الصين، أظهرت مزايا نظامها السياسي». (صالح، ٢٠٢٠)

رغم النجاح الصيني، يعتقد «يانزهونغ هوانغ»[٣٥] أنه من غير المرجح تكرار التجربة الصينية في مناطق أخرى من العالم، ذلك أن القليل من الدول في العالم الآن، سواء كانت ديمقراطية أو غير ذلك، يمكنها التغلغل في المجتمع بمثل هذه الكفاءة والصورة الشاملة. لا يمكن اعتبار ذلك مجاملة بأي حال من الأحوال، لأن التكلفة البشرية والاجتماعية لمدى تغلغل الدولة في المجتمع قد تكون باهظة للغاية. وأضاف: «على الرغم من أن زعماء الدول الديمقراطية قد يكونون راغبين في تكرار التجربة الصينية، فإنهم لا يملكون السلطة والنفوذ للقيام بذلك». (صالح، ٢٠٢٠)

غير أن «الأمر لا يتطلب ديكتاتوريةً لمكافحة فيروس كورونا» كما ذهب إلى ذلك «روبرتو بورياني».[٣٦] فقد اتخذت السلطات الإيطالية -حسب قوله- أشد الإجراءات ضد كورونا، فوضعت البلد بأسره رهن الحجر الصحي، وأغلقت جميع المتاجر، ما عدا متاجر الأغذية والصيدليات. وحظرت التجمعات العامة، وأُصدِرت تعليماتٌ للسكان بالبقاء في منازلهم.

٣٤ انتقد الكثير من الصحف الغربية بشدة إشادة د. غيبرييسوس بالنظام الصيني، معتبرة أنها تمثل تشجيعًا للأنظمة الاستبدادية مقابل الليبرالية، ووصل الأمر في البعض إلى اقتراح معاقبة الصين على إخفاء الحقيقة وإنكار وجود الفيروس في البداية. لقد خرجت الصين منتصرة على موجة الوباء الأولى، فيما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون يتخبطون ويعملون جاهدين عدم إلصاق لقب «بؤر الوباء» بالنموذج الليبرالي الديمقراطي، من خلال تحميل الصين مسئولية م تفشي المرض عالمياً، عبر حملات تحريض واسعة وعنصرية، طالت سياسات الحكومة الصينية والمختبرات البيولوجية وصولاً إلى ثقافة الأكل الصينية. (صالح،٢٠٢٠).

٣٥ حاصل على زمالة الصحة الدولية في مركز العلاقات العامة في نيويورك،

٣٦ أستاذ الميكروبيولوجي وعلم الأوبئة في جامعة فيتا سالوتي سان رافييلو في ميلانو.



ومنعت السفر إلا في حالات استثنائية، كما أغلقت المدارس والجامعات. (صالح، ٢٠٢٠)

لذلك رأى كبير مستشاري رئيس منظمة الصحة العالمية «روس أيلوارد»: «أن ردود فعل الدول لا يتم قياسها فقط بما إذا كانت ردوداً ديمقراطية أو سلطوية. ما نتعلمه من الصين هو أن الأمر الرئيسي يتمثّل في سرعة التّحرُّك. يمكنك السيطرة على أمراض الجهاز التنفسي، إذا تحركت بسرعة بالغة لاكتشاف الحالات وعزلها واكتشاف من تعاملوا معها عن قرب وعزلهم». (عربي ٢١، ٢٠٢٠)

في المقابل، برّرت الأجهزة الإعلامية والقنوات الفضائية في كثير من الدول الغربية، نجاح الصين في القضاء على الوباء، بعامل واحد هو كون الصين دولة «ديكتاتورية.» يمْتَثِل مواطنوها لأوامرها دون مناقشتها أو الاعتراض عليها. وبهذا التحليل أيضاً، حمّلَ الغرب مواطنيه مسؤوليةَ انتشار الوباء، باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. رغم أن الكثير من الدول وخصوصاً الغربية، كانت تتأرجح في قراراتها، فتارة تمتنع عن إقامة الحجر الصحي، وتارة تعلن عن ضرورة فرضِه. ثم تعود لرفع الحجر. وفي كل مرة تعلل قرارها «بحقيقة» علمية طبية ما.

مسار المقاربة الثانية، كان غربياً تجسّدَ بالخصوص في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أظهرت الولايات المتحدة ودول أوروبية والعديد من الدول حول العالم[٣٧]، تقاعساً في مواجهة الوباء وُصِفَ بكونه مُتعمَّداً. الأمر الذي عرّض الناس، وتحديداً كبار السن للخطر، وأثار أسئلة جدّية حول التزام تلك الدول بالمبادئ الإنسانية الأساسية. إلى جانب التقاعس عن القيام بأي تصرف للمواجهة بادئ الأمر، وذلك للتهرب من الكلفة المالية الباهظة لمواجهة الوباء، ومِن انعكاسها المريع على الاقتصاد. لذلك تم اعتماد استراتيجية تفشي الوباء «كي يختفي كما ظهر»، وما إن بدأ الوباء بالتفشي، حتى أعلنت تلك الدول أنها ستلجأ لاستراتيجية «مناعة القطيع الطبيعية وطب الحروب».

٣٧ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٠، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال مؤتمر صحفي: « إن الفيروس قد يختفي مثل المعجزة»،كما قال أيضاً: « إن الطقس الدافئ سيقتل الفيروس». (TRT عربي، ٢٠٢٠)



٣-١ مناعة القطيع الطبيعية [٣٨]

يعتبر عالم الحيوان هو المجال الأصلي لاستعمال المفهوم البيولوجي «مناعة القطيع»، وتم نقل المفهوم للإشارة إلى المجتمع الإنساني دون أدنى مراعاة لخلفية المفهوم ولا للفرق بين خاصيات الإنسان واختلافها عن الحيوان بيولوجياً وبيئياً واجتماعياً. تعني «مناعة القطيع الطبيعية»، عدم بذل أي جهد لمواجهة الوباء، لكي يتفشى المرض، فمن يتمتع بمناعة طبيعية سيصمد جسده وسيبقى، ومن لا يستطيع سيموت. بعد كل هذا التطور المزعوم لهذه الدول وادعائها حيازة «الأخلاق والثقافة الأسمى في العالم» ستلجأ لمناعة القطيع الطبيعية. وستتجاهل قروناً أفنتها البشرية على صعيد البحث الطبي. وذلكَ كيْ لا تدفع جنيهاً واحداً في سبيل حماية مواطنيها، ولتتجنب الاعتراف بأنها أنظمة هشة ولا أخلاقية. إذ آثرت الإعلان، دون خجل، عن كونها ترى مواطنيها قطيعاً. أمّا الهدف الأساسي لسياستها تلك فهو حماية اقتصاد «الرأسمالية المتوحشة».[٣٩]

٣-٢ طب الحروب

في «طب الحروب» الذي ستعتمده بعض الدول النيوليبرالية لمواجهة الوباء، سيتم منح الأطباء حق اختيار من تُسَخَّرُ له أجهزةُ التنفس ليعيش، ومن سيحرم منها ليموت، بناءً على العمر والحالة الجسدية. وهكذا، تعطى الأولية في «طب الحروب» للعناية والعمل على المحافظة على حياة من كان شاباً وبلا عيوب جسدية أو إعاقات، لأنه سيكمل العمل لاحقاً في منظومة الإنتاج والمردودية. أما كبار السن والمتقاعدون أو من يشكو مرضاً ما، ولم يعد صالحاً للعمل، فسيتركون لمواجهة الموت. إنه القرار الذي سَيُوفِّر مصاريف العناية بهم.

٣٨ امتدح المفكر الفرنسي مارسيل غوشيه، استراتيجية -مناعة القطيع- في الوقت الذي انتقد فيه استراتيجية بلده، ورأى أن الحكومة البريطانية، تبنت خياراً ليبرالياً جداً، وفضلت أن تحكم توجها لضرورة اعتماد الحرية مقرونة بالمسؤولية، على أن تتخذ تدابير سلطوية قاهرة. فيما لمح المفكر ميشيل أونيفري إلى أن القصد هو التخلص من العبء الذي يشكله هؤلاء، وتوفير الجهد على الدولة بدل الانخراط في مسارات لا تنتهي من الحوار من أجل إصلاح أنظمة التقاعد كما يجري في فرنسا وإسبانيا وايطاليا. (التليدي، ٢٠٢٠)

٣٩ في بريطانيا، خرج رئيس الوزراء بوريس جونسون معلناً في مؤتمر صحفي، عدم وجود حاجة لاتخاذ إجراءات صارمة لوقف انتشار الفيروس في المملكة المتحدة بأكملها، إذ أنه من المتوقع أن ينتشر الفيروس في البلاد على أي حال. وقال جونسون إنه من المتوقع أن يصاب نحو ٦٠٪ من السكان بالفيروس على المدى البعيد، مشيراً إلى أن «العديد من العائلات ستفقد أحباءها». (TRT عربي ٢٠٢٠)



عدم قدرة القطاع الصحي على تقديم العلاج للجميع، خير دليل على أنّه لم يكن قطاعاً مستهدفاً بالتطوير والاستثمار من قبل الدولة لكونه لا يدر أرباحاً، ولذلك فَوَّتَه القطاع العام إلى القطاع الخاص. حيث تقول كريستيان سالارولي[٤٠]: «إذا كان عمر الشخص بين ٨٠ و ٩٥ عاماً ويعاني من ضيق تنفسي شديد، فمن غير المحتمل أن يحصل على العلاج، إنها كلمات بالغة الصعوبة، لكنها للأسف حقيقة». [٤١]

عقب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية «تيدروس أدهانوم غيبريسوس» قائلاً: «إذا كان أي شيء سيُؤْذي العالم، فهو الانحطاطُ الأخلاقي. إنّ عدم اعتبارِ وفاةِ المسنين أو كبار السن مسألةً خطيرة هو انحطاط أخلاقي». حيث أشار غيبريسوس إلى أن بعض البلدان تعمدت «أخذ وقتها» لاتخاذ تدابير ضد كورونا لأن معدل الوفيات بالفيروس أعلى بين كبار السن (TRT عربي، ٢٠٢٠). تقول «لطيفة لوفينبيرغ»[٤٢]: «في بدايات ظهور الوباء، طلبوا منا ألا نرسل أي شخص إلى المستشفى، حتى لو كان المريض في عمر ٦٥ عاماً، وأمامه سنوات عديدة ليعيشها، لقد كانوا يُتْرَكُون ليموتوا اختناقاً».[٤٣] وهكذا، أفرغت الدولة السياسة الحيوية من علة وجودها[٤٤]، لتجعلها تمارس النقيض الذي عبَّرَ عنه جوجيو أغامبين بقولِه: «يمكن للسياسة البيولوجية أن تنعكس إلى سياسة الموت». (أغامبين،١٩٩٨: ١٣٢)

تم تبني تلك السياسات لمواجهة الوباء، بعد سياق تمهيدي مبني على الخوف -إعلان حالة الحرب على الوباء وفرض حالة الاستثناء- للتغطية على فشل الدولة المرتبط بانحيازها الطبقي والاقتصادي، ولتثبت عقلانية أدائها ومواقفها وسياساتها. فيما كانت في حقيقة الأمر مجرّدَ خادمٍ وحارس لاقتصاد «الرأسمالية المتوحشة» وذلك على حساب ضمان وتوفيرِ حمايةِ الحقوق الأساسية للشعوب بأسرها.

٤٠ رئيس وحدة الرعاية المركزة في مستشفى في بيرغامو، الواقعة في المنطقة الشمالية من مدينة لومباردي الإيطالية، في تصريح له لصحيفة «كوريري ديلا سيرا».

٤١ BBC عربي. ١٧-٣-٢٠٢٠، <https://cutt.us/wzebq>

٤٢ هي ممرضة عملت في العديد من دور الرعاية في يافلة بشمالي ستوكهولم. (سافج،٢٠٢٠)

٤٣ سافج ٢٠٢٠، <https://cutt.us/51AzF>

٤٤ يقول فوكو :«بخلاف سلطة السيادة التي تفترض القدرة على الإماتة.ظهرت السلطة الحيوية التي تعمل على إحياء الإنسان لا إماتته أو تركه ليموت». (فوكو ١٩٧٦: ٢٣٩)



هكذا، تنصلت تلك الدول من مسؤولياتها الحقيقية تجاه مواطنيها، وتحديداً تجاه فئات واسعة من المجتمع -مثل كبار السن والمرضى- رغم أنهم قضوا حياتهم يعملون ويدفعون الضرائب لنظام الدولة. غير أنّه تمّ التّخلي في وقت الأزمة عن كلِّ القيم والشعارات كالإنسانية والحقوق والقانون والأخلاق والتقدم والتطور والتفوق والحضارة، التي نادت بها تلك الأنظمة طوال عقود. سَلْكُ هذه الدول لذلك النوع من السياسات أدى إلى اتهامها بكونها تستغل الوباء للتخلص من كبار السن، كي تعود مجتمعاتها أكثر شباباً، ولكي تتخلص من عِبْءِ ميزانية الدولة المخصصة لتقاعدهم وللعناية الصحية والاجتماعية بهم.

لقد تُرِك المسنّون في دورِ الرعاية الخاصة بهم لحالهم دون رعاية ولا دواء. وكذلك كان الأمر في المستشفيات. حيث حُرِمُوا من العلاج بواسطة الأدوية، بل حرموا من الإسعافات الطبية بواسطة أجهزة التنفس بحجة أنها غير كافية. إذ صرح بعض الأطباء في دول أوربية أنهم وجدوا أنفسهم مضطرين لتقديم تلك الإسعافات والأجهزة للشبان قبل المسنِّين. حيث يعتبر هذا الفعل الطبي بمثابة قتل إنساني ممنهج لكبار السن، يخدم المصالح الاقتصادية والمادية للدولة.

هكذا عوض أن تتحمل الرأسمالية النيوليبرالية مسؤوليتَها عن الحقوق الأساسية لمواطنيها، تلجأ لعدالة «الصدفة والطبيعة» المزيّفة والمضلِّلة، بهدف التهرب من الحقيقة التي تقول: لقد كان من الممكن تلافي هذا الوضع، لو صُرِفَتِ الأموالُ على أنظمة الصحة والتعليم والرّفاه؛ عوض تكديس الأموال في جيوب حفنة تمثل نسبة ١٪ من سكان الكوكب هي التي تتحكم في هذا النظام العالمي، وتفعل كل شيء وأي شيء للحفاظ على ملياراتها وتحكمِها في ثروات العالم.



٣-٣ الحجر المنزلي في زمن الوباء وعودة الإنسان إلى «الكهف»

تمَّ الإعلانُ عن إغلاقِ أقاليمَ ومُدُنٍ بأكملها، وفرْضِ نظامِ حَظْرِ التجوّل والحجرِ المنزلي عالمياً، تحت شعار عالمي هو: «ابقوا في المنزل». وذلك بعد تمهيدٍ تعريفي مُرْعِبٍ حول الوباء وعلاقته بالموت. هكذا أعاد الخوف للبشر «بدائية إنسان الكهف». فأجبرهم على العودة والبقاء في المنزل للنجاة من خطر الوباء الذي قد ينتهي بالموت والانقراض. كان الكهف منزل الإنسان البدائي، الذي مثّل بالدرجة الأولى، حيز الأمان والحماية من الحيوانات المفترسة والكثير من المخاطر.

قام الناس مدفوعين بالخوف وضغط منظومة الدولة الأمنية والعسكرية[٤٥]، بالبقاء في منازلهم طلباً للأمان وكأنّهم في معسكرات الاعتقال. وبذلك عاد إنسانُ ومواطنُ ما بعد الحداثة فجأة إلى «الكهف»، متخلياً عن الفضاء العام بأسره «لدولة الاستثناء». تقول (حنا أرندت) في سياق تحليلها لمعسكرات الاعتقال: «إن الهدف الحقيقي من المعسكر هو إنتاج مواطنين مسيطَر عليهم من قبل السلطة». (أرندت،١٩٩٤)

يلعب الحَجْرُ باعتباره أداة حيوية لمنع الوباء ظاهرياً -في ظل ممارسة الدولة للضبط والتحكم في سياق سياستها الحيوية- دورَ معسكر الاعتقال دونما تكلفة زائدة للدولة التي تطمح للمزيد من السيطرة. فَمَعَ هذه الجائحة تحوَّل الكوكب بأسره إلى «معسكر اعتقال». هذا ما حدث بالضبط داخل دول امتثلت لتعليمات منظمة الصحة العالمية، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى رفضتها وامتنعت في البداية -على الأقل- عن فرض حالة الحجر الصحي خوفاً على اقتصادها من الانهيار.

إن ما يدعو إلى القلق والخشية، ليس هو اتخاذ تلك الإجراءات، وإنَّما احتمالُ تحوّلِها إلى حالة غير مؤقتة وغير قابلة لأنْ تكونَ تحت رقابة تشريعية ما. في حين أن السلطات التي تشجِّع على الخروج والعمل للحفاظ على الاقتصاد، ستجد نفسها أمام مسئولية

٤٥ يصف فوكو الجهاز الانضباطي من خلال تفكيكه للحجر الصحي في حال تفشي الطاعون في مدينة ما، فيقول: «فهو الفضاء المغلق المقطوع المراقب من كل جوانبه حيث يحشر الأفراد ضمن مكان ثابت حيث تراقب أقل حركة وحيث تسجل كل الأحداث وحيث يربط العمل الكتابي المركز الأطراف». (فوكو، ١٩٩٠: ١٨٨-٢٠٨)



تفشي الوباء دون حيازة خطة تحمي بواسطتها حياةَ الناس، أو تُقَدِّمُ لهم حقّاً أساسياً وهو الخدمة الصحية.

استمرت عملية طرح «الأوهام والتضليل» خلال زمن الوباء، كحقائق ثابتة من قبل كثير من الأنظمة النيوليبرالية، رغم انكشافها الكبير عالمياً. يمكن القول إن الأداء في دول الجنوب والأطراف، من حيث سرعة الاستجابة وتطبيق إجراءات الوقاية قد كان أسرع رغم محدودية الإمكانيات والفقر، مقارنة بدول الشمال والمركز الأغنى. ولا نقصد هنا بمقارنة سرعة إجراءات الوقاية: النجاعةَ والفاعليةَ والقدرات.

اتضح أيضاً عدم صحة الخطاب الذي تم ترويجه عن تساوي الناس أمام الوباء، أو من حيث نيلهم للحقوق التي يمكن للدولة تقديمها لهم. لطالما قدمت الدولة نفسها في الشمال الغني، كطرف محايد بلا انتماء أو مصالح طبقية، وبكونها تتحمل مسئولية رعاية وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل متساوٍ للجميع. لكنها في زمن الوباء، وبكل بساطة، أخبرت مواطنيها أن عليهم مواجهة الوباء «وحدهم» بغض النظر عن عرقهم وجغرافيتهم أو موقعهم الطبقي. أما جنوباً، فقد كان من البديهي في ظل التمايز الطبقي وغياب التنمية والتهميش، أن تكون «النخبة من الأغنياء» هي الأكثر قدرة، على حيازة سبل الوقاية وتوفير أماكن العزلة والحجر المنزلي بشكل آمن وبمستوى رفاهية غير متاح لغيرهم، بل وتجاوز قدرتهم للآخرين من حيث ضمان الحصول على الرعاية الصحية. حيث أعاد الوباء إلى الواجهة التمايز الطبقي والحرمان المادي والتكنولوجي للفئات الاجتماعية التي تعاني الفقر والتهميش.

لقد كشفت تفاصيل فضاء وزمن الجائحة، عن غياب الكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، حتى في أكثر الدول «تقدماً وغنى». وذلك بفضحها عدمَ قدرةِ الملايين من الأسر في العالم على توفير الحجر المنزلي المناسب، ودرجةَ هشاشة الحق في السكن -في حال توفره- إلى جانب ضعف الحق في التعليم، بل وغيابه لدى الملايين من البشر بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، ناهيك عن غياب الكثير من حقوق الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال وفقدانهم لحقوقهم مثل



الحق في اللعب. تقول أستاذة علم الاجتماع آمال موسى[٤٦]:

> لقد عمقت جائحة «كورونا» التمايز الطبقي وكشفته. حيث أعلن عن نفسه في أدّق التفاصيل، وأوّلها البيت الفضاء الخاص بالحجْر. فالبيوت صغيرة بسبب السياسات السكنيّة التي انخرطت منذ عقود بقوة في اعتماد أنموذج العمارات والشقق الصغيرة، إضافة إلى أن الفقراء يعيشون في الغالب في بيوت صغيرة، لا تتجاوز الغرفتين، مع كثرة عدد أفراد العائلة. وهكذا لا يمكن لهذه البيوت توفير إمكانية التباعد الاجتماعي في حالة وجود مصاب في البيت، كما مارست الجائحة قهراً على الأطفال والشباب الفقراء، بتحول تلك البيوت لسجون، في ظل عدم القدرة لدى كثير من الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل على توفير الإنترنت والألعاب الالكترونية الباهظة، فيما لم يكن التعلم عن بعد متاحاً بسبب عدم القدرة على حيازة الأجهزة الخلوية الذكية في حال توفر الإنترنت. (موسى، ٢٠٢٠)

ففي فلسطين على سبيل المثال، حيث يقع الحق في توفير السكن على كاهل الفرد دونما مساعدة من أي نظام سياسي، بل أن ذلك الحقّ مستهدف من «سلطات الاحتلال الإسرائيلي»، ممّا يجعل من المنزل في كثير من المناطق فضاءً قامعاً للقاطنين فيه. بل التّساؤل الذي يفرِض نفسَه في زمن الوباء هو: كيف يمكن تخيُّل بيتٍ ملائم للحجر في مخيمات اللاجئين الضيقة حيث تنعدم الشروط الصحية الملائمة للعيش؟ ومن أين يمكن لأطفال الأسرة الفلسطينية أن يتوفروا على أجهزة حواسيب أو هواتف ذكية من أجل متابعة الدراسة عن بعد؟ هذا في حال توفَّر الانترنت في البيت. لقد أضاف الحجر الصحي إلى الواقع اليومي المرير، الذي يعانيه الفلسطينيون منذ عقود، ضغطاً نفسياً أكبر وعمّقَ إحساسَهم بالظلم والقهر.

إن تحول الحق في التعليم إلى حقٍّ يمارَس عن بُعد، يتطلب من الدول ومن الأسر استحقاقات مالية كبيرة. وهو الأمر الذي جعله غير متاح لمئات الملايين من البشر في العالم. فتداعيات وباء كورونا كما عبر عنها عالم المستقبليات الألماني «ماتياس هورس» فرضت تشغيل التعليم عبر الانترنت، والعمل بتقنية الاتصال عن بعد، بعدما كانت عدة جهات ترفض وتقاوم هذه التقنيات. حيث كانت بمثابة امتيازٍ خاصٍّ لرجال الأعمال

---

٤٦ أستاذة علم الاجتماع في الجامعة التونسية



خمسة نجوم، لكن مع وباء كورونا، تذلل كل شيء، وصار كل شيء بتقنية الاتصال عن بعد. (التليدي، ٢٠٢٠)

من منظور نقدي لتداعيات كورونا (COVID-19) أوضحت الفيلسوفة الألمانية، Sven-ja Flassp أن انتشار وباء كورونا وما أتاحه العزل الصحي من فرصٍ لتعزيز الترابط العائلي، وفرصةٍ لمراجعة النظام الرأسمالي الذي لا يتيح للعمال فرصةَ الاشتغال من داخل بيوتهم. إذ يفرض عليهم قيوداً بيروقراطية لا معنى لها بحجة الرغبةِ في مراقبةِ المشغِّلين موظّفيهم. فأزمة كورونا منحت الناسَ فرصةً للتفكير في عيوب الرأسمالية، وفي الحاجةِ لنضالٍ طويل ضدَّها وإنجاز ثورةٍ عظيمة تُعيد التفكيرَ في العناصر الفردية لهذا النظام وتضعه في دائرة المساءلة. كما ذكّرت «فليسبر» بضرورة استعادة المفهوم الفلسفي القديم للسعادة، والذي يركز على الأخلاق. فالأخلاق تؤدي دوراً أساسياً في السعادة. (التليدي، ٢٠٢٠)

بذلك، يرى الكثير من المنظرين، أن عودة الإنسان المواطن إلى البيت، والتحرر من بنية النظام النيوليبرالي، أتاحا بعث أخلاقيات وممارسات ظُنَّ أنها قد اندثرت. أُتيحَ للناس توطيدُ العلاقة بأزواجهم وشركائهم ورعاية الأبناء والاستمتاع بالحديث اليومي معهم، وتجديد الترابط مع الجيران. فتلك قيم جديدة عادت للبروز بعد اندثارها بشكل قوي لاسيما في المجتمعات الأوروبية والأمريكية. وهو ما حدا بالفيلسوف الفرنسي إدغار موران، ليُقِرَّ بأن مسار الحداثة انتهى بالمجتمعات إلى تدهور بنيات التضامن التقليدية، وأن استعادة أنواع التضامن هذه، بين الجيران وبين العمال وبين المواطنين، وبين الآباء والأبناء الذين توقفوا عن الدراسة في المؤسسات التعليمية، صارت من أكبر التحديات المطروحة على المجتمع. (التليدي، ٢٠٢٠)



٣-٤ الوبـاء: عودة إلى قانون الغاب

تخلت دول عديدة عن الكثير من التزاماتها بمبادئ حقوق الإنسان، وسجّلت انتهاكات واضحة لقواعد القانون الدولي. فعِوَض التعاون المشترك لمواجهة الكارثة المحدقة، حضر التنافس بشكل أناني في مواجهة الوباء، من حيث توفير المستلزمات الطبية، أو بهدف تحقيق الأرباح فتسابقت الدول بمعية شركات الأدوية الكبرى باذلةً جهوداً كبيرة -بشكل فردي- من أجل التَّوصُّل لمصل واحتكاره.[٤٧] فيما تحولت عمليات شراء الناس للمواد الاستهلاكية بشكل هستيري، من مجرد كونها حالة اجتماعية تسبَّب فيها الخوف، إلى سياسة دولة ممنهجة ومدروسة.

نُفذت أعمال سَطْو من قِبل بعض الدول على أدوية وأدوات ومعدات طبية كانت موجَّهةً إلى دول أخرى عبر بواخر أو طائرات توقفت في موانئها أو مطاراتها. وهو ما يعد انتهاكاً للقانون الدولي. هذا، إلى جانب خرق دول لاتفاقيات دولية سابقة لزمن الوباء، تنص على بيع موادها الطبية أو الغذائية لدول أخرى، بذريعة سد الحاجة الداخلية.

تَمَّ تَسْيِيسُ الوباء على صعيد الدول دولياً ومحلياً، بهدف تصفية الحسابات، أو لتمرير عمليات انتهاكِ حقوقِ الإنسان، كالتخلص من المعارضين أو تمرير قوانين وسياسات في كثير من دول العالم. حيث قامت أنظمة سياسية كثيرة بعملية استغلالِ ظرفِ الجائحة من أجل خدمة مصالحِ فئاتٍ ونخب متنفذة.[٤٨] فعلى سبيل المثال، أُصدر في فلسطين مرسوم رئاسي ينص على منح الوزراء امتيازات مالية كبيرة، في الوقت الذي تحض فيه الحكومة أبناء الشعب الفلسطيني للتبرع من أجل صندوق «وقفة عز» المخصَّص لمواجهة الجائحة. أما على مستوى سلطات الاحتلال «الإسرائيلي»، فعلى الرغم من أن العالم يواجه جائحة مرعبة تهدد بني البشر، إلا أن سلطات الاحتلال «الإسرائيلي»

---

٤٧ يورو نيوز، ١٦-٣-٢٠٢٠. ردت برلين على لسان وزير الاقتصاد عرض للرئيس الأمريكي شراء حقوق ملكية لقاح ألماني ضد فيروس كورونا بمليار دولار على أن يقتصر استغلاله في أمريكا فقط، إذ قال الوزير بيتر ألتماير في مقابلة مع تلفزيون إي آر دي المحلي: «ألمانيا ليست للبيع». <https://cutt.us/Ms8d7>

٤٨ يقول المفكر فلوريان بيير:«تسابقت الدول في وضع قيود على حرية التجمع التي تعد من الحريات الأساسية، وانتهكت حرية الحركة، وتم تأجيل للانتخابات في بعض البلدان، وتم التصويت في الانتخابات التمهيدية في أمريكا بـ ١٢ ولاية على الأقل، وفي صربيا وشمال مقدونيا، تم تأجيل الانتخابات المقررة في نيسان/ أبريل، وفي بريطانيا تم تأجيل الانتخابات المحلية المقررة في أيار/ مايو». (أبو مريجيل، ٢٠٢٠)



بذلت وتبذل قصارى جهدها من أجل تمرير مشروع «صفقة القرن» لتصفية القضية الفلسطينية. حيث أعلنت عن بدء خطوات ضم الضفة الغربية، وأَمْعَنَت في انتهاكاتها لحقوق الإنسان وكأن شيئاً لا يحصل حولها. بل إن «رئيس وزراء إسرائيل» بنيامين نتنياهو، قام باستغلال فرض حالة الطوارئ لتأجيل محاكمته بتهم الفساد، ومنحَ جهاز الاستخبارات الداخلي سلطات واسعة للمراقبة والتنصت.

رغم الحاجة للتعاون المشترك والتكافل بين الدول عالمياً في هذا الظرف غير الطبيعي، أصرَّت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار العقوبات التي تفرضها على دول مثل إيران وفنزويلا وسورية التي تفشى فيها الوباء. فيما لوحِظ إصرارُ الكثير من الدول والأطراف، على استمرار العمليات الحربية في بلدان مصابة بالوباء مثل اليمن وليبيا. كما تم التراشق بالاتهامات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، حول المسئولية عن تفشي الوباء، عوض مواجهته والتعاون العالمي لدرء خطره.

بلا شك لم يكن ذلك هو نهج جميع الدول، إذ قامت الصين بإرسال معونات وفرق طبية لدول كثيرة مثل إيطاليا التي تخلى عنها عالمها النيوليبرالي[٤٩]. كما قدمت ألمانيا نموذجاً متقدماً على مستوى الدول الغربية في مدى استجابتها واستعدادها لمواجهة الوباء، ومع ذلك فقد رفضت تزويد إيطاليا بالمعدات الطبية بحجة الحاجة إليها داخل ألمانيا.

٤٩ قال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو على موقع فيسبوك تعليقاً على وصول المساعدات الصينية والفرق الطبية الصينية لروما معرباً عن شكره: « الليلة، إيطاليا ليست وحدها. الكثير من الناس في العالم يدعموننا». ويأتي الدعم الصيني لإيطاليا في وقت لم تهب فيه الدول الأوروبية ولا الولايات المتحدة لنجدة إيطاليا بالمعدات، بل قامت ألمانيا مثلا بمنع تصدير المعدات الطبية، وفعلت فرنسا الأمر نفسه، بينما كانت المساعدة الأمريكية هي اتهام إيطاليا وأوروبا بأنها خطر على الأمن القومي الصحي الأمريكي، كما جاء في تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. (مجدوبي، ٢٠٢٠)

رابعاً: الوباء وإشكالية حقوق الإنسان بين الواقع وسلطة الدولة





رابعاً: الوباء وإشـــكالية حقوق الإنسان بين الواقع وسلطة الدولة

٤-١ حقوق الإنسان[٥٠] أداة هيمنة النيوليبرالية

تم استغلال الخطاب الحقوقي المعاصر والمهيمن عالمياً، من قبل العديد من الدول الغربية الليبرالية، كأداة هيمنة على الدول التابعة للمتروبول الرأسمالي العالمي، خاصة منها تلك التي ترفض التبعية لإملاءات منظومته الاقتصادية والسياسية. فتم التركيز على تقنين الحقوق الإنسانية، والتعاطي معها على أنها متون قانونية وشروحات وتوجهات كوْنية. ثُمّ حُشِرَت في جسم بيروقراطي أممي متخم و«بلا أسنان»، لكنه ظل يشكِّل منذ إنشائه آلية للضغط على قرارات الدول واختياراتها الاقتصادية والسياسية. وقدِّمت تلك الحقوق الإنسانية بصفتها مبادئاً وقيماً «فوق سياسية»، رغم كونها في الجوهر سياسية واستراتيجية بحتة، تستغل عند الحاجة -ضمن هيئات الأمم المتحدة- لإصدار أحكام وقرارات ردعية ترنو إخضاع الدول المتمردة على قهر النظام الرأسمالي المتوحش. ويتم التغاضي عن حقوق الإنسان كلياً عندما تُنتهَك في دول ديكتاتورية تخدم مصالح الرأسمالية العالمية.

الجديد في تعاطي الدول الغربية مع حقوق الإنسان، في زمن وباء كورونا (COVID-19) أن هذه الدول التي ظلت تعتبر نفسَها راعيةَ حقوقِ الإنسان وحاميتَها، قد صارت تتطاول على تلك الحقوق وتخرقها بشكل صريح داخل حدودها السيادية. وذلك بمجرد أنْ قامت شعوبُها تحتج على فشل دولِها ونظامها الرأسمالي في احتواء أزمة الوباء وتبعاته. وإن كانت قد خرقت تلك الحقوق في قمع مظاهرات شعبية سابقة عن الوباء، احتجت على السياسة الخارجية كالتدخل العسكري في العراق وغيره من الدول. إلا أن انتهاك حقوق الإنسان في زمن وباء كورونا (COVID-19) يعد الأشدّ، حيث سعت الدول الغربية بالإضافة إلى منع الاحتجاجات وحرية التعبير إلى المسّ بالحريات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها.

٥٠ يقول أحد تعريفات حقوق الإنسان بأنها: « تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، لمجرد كونه إنسان، وهذه الحقوق يُعترف بها للإنسان بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق الدولة وتسمو عليها.



كما تحكمت «الانتقائية» المبنية على مصالح تلك الدول، في مناولة خطاب حقوق الإنسان، أو في دعمها لحركة حقوق الإنسان حول العالم. حيث يُرفض العنف ارتباطاً بحقوق الإنسان، ويُستخدم العنف لحماية حقوق الإنسان وفق ميقات مصالح تلك الدول. في هذا السياق يقول الكاتب التليدي: « أن الاشتغال بأطروحة حقوق الإنسان، أو للدقة، إيديولوجية حقوق الإنسان، لم يكن حكراً على المنظمات الحقوقية غير الحكومية، وإنما صار فلسفة للدول والمنظمات الحكومية، تحاول توظيفها لشرعنة عنفها وتبرير قمعها. تماماً بالطريقة نفسها التي تشتغل بها منظمات حقوق الإنسان ». (التليدي، ٢٠١٨)

إن انكشاف الوجه البشع للدولة الخادمة «للرأسمالية المتوحشة» في زمن الوباء، دلل دون مواربة عن مدى زيف استغلالها السياسي والجيواستراتيجي لحركة وخطاب حقوق الإنسان. إنه الأمر الذي يعمق الأزمة الملازمة لهما. وينحرف بهما عن مسارهما الإنساني الهادف إلى تحقيق الكرامة الإنسانية، في ظل إقامة وتكريس مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن فهم ظاهرة المبالغة في حالة الربط بين حقوق الإنسان والتوجهات اللا عنفية أو السلمية، دون تحديد وتحليل أهداف ومصالح وإيديولوجيا البنية الراعية لخطاب وحركة حقوق الإنسان، والتي ما زالت تتحكم في هذا الخطاب وحركته. ذلك أن البنية النيوليبرالية الحاضنة، ترى أن عملية نهبها الكوني تستطيع احتمال «أصوات»، لكنّها أبداً لا تطيق نضالًا حقيقياً، تَكون على رأسه حركةٌ حقوقية إنسانية. لذلك تنتج وتعيد إنتاج الخطاب وحركته وفق مواقيتها.

مثال آخر، تَعْكِسُهُ عملية تشكيل حركة «المدافعين عن حقوق الإنسان عالمياً»، واختيار لقب «مدافعين» لهم، وكأنه محكوم عليهم بالتوقف عند تخوم الدفاع أو الاحتجاج في أفضل الأحوال، عوض تسليحهم بقوانين متابعَة إجرائية ملزِمة للرّدع الفعلي لمن ينتهك ويرتكب الجرائم. إن المعضلة لا تتمثل في جوهر حقوق الإنسان، ولا حاملي رايتها، بقدر ما تتعلق بحساب مصالح الدول ونخب رأس المال. فكيف يمكن أن تُبْنى الدولة، وتربية النخب المرتبطة بها، قبل كل شيء على مبادئ الحقوق الإنسانية والقانون قبل باقي الحسابات؟ قد تبدو الفكرة طوباوية الآن. لكن فكرةَ الحقوق ذاتَها كانت أكثر من طوباوية قبل عدة قرون، ربما تكون فكرة ربط تلك الحقوق بمصالح البشر ومصالح الدول من حيث الالتزام بها هي الطريق، التي تحتاج لنظام عالمي جديد مبني على العدالة قبل كل شيء.



عبر تلك المقاربات والممارسات، جُعِلت حركة وخطاب حقوق الإنسان في المجمل نخبوية انتقائية. بلْ آليةً عقابية عوضاً عن كونها ظاهرة اجتماعية بامتياز. لذلك، تقوم الدول النيوليبرالية بتمويل المنظمات الحقوقية غير الحكومية. وهو ما جعل الخطاب والحركة الحقوقية محكومان بالسقف النيوليبرالي، كما جعلهما أداةً سياسية للهيمنة الرأسمالية المتوحشة، إن على المستوى الداخلي لتلك الدول أو الخارجي في علاقتها بالدول السائرة في طريق النمو.

لتأويل ما يحدث في مجال انتهاك حقوق الإنسان نستحضر تحليل البروفيسور إدريس لكريني، الذي يبدو معبراً للغاية. إذ يقول: «تؤكد لنا هذه الأزمة التي يعيشها العالم اليوم أن قضايا حقوق الإنسان تشكل في كثير من الأحيان مدخلاً لتصفية الحسابات مع بعض الدول ويتم التعاطي معها بمقاربتين: فعندما يتعلق الأمر بدول أخرى فنحن نتحدث عن خرق فاضح، وعندما يتعلق الأمر بدول ديمقراطية متقدمة فهذا أمر آخر! ربما تريد هذه الدول أن تقنعنا أنها تعيش على إيقاع أعلى وتلغي القوانين والمواثيق الدولية المتعارف عليها ». (سلمان، ٢٠٢٠)

قبل زمن الوباء، كانت حركة حقوق الإنسان تُتَّهم، من قبل الدول التي تتملص من الحقوق أو تنتهكها بكونها مُسيَّسة، حين يتِمّ التّطرّق لأيِّ انتهاكٍ هنا أو هناك. وكأن السياسة طاعون لا يجب الاقتراب منه في مسألة حقوق الإنسان. لكن حين تقتضي المصلحة، تقوم نفسُ تلك الدول بتوظيف الخطاب الحقوقي سياسياً بشكل كبير.

لا ينفي ما سبق إثارتُه، أن هنالك مقارباتٍ حقوقية عالمية، وظّفت خطابَ حقوق الإنسان بشكل «ثوري» لمواجهة الاستبداد والمطالبة بالكرامة الانسانية. بل انخرطت في سياقات الحركات الاجتماعية كما هو حاصل في أمريكا اللاتينية. غير أن عدم القدرة على تعميم تلك المقاربة عالمياً، تشير إلى حركة الشد والجذب الخفية داخل حركة وخطاب حقوق الانسان عالمياً. باعتبارها حقلاً تنافسياً أو فضاءً للهيمنة في حد ذاته، وهو خطابٌ يسود صراعٌ حولَه من أجل الهيمنة عليه وتوظيف سلطته. وقد جاء الوباء ليعزز موقفاً ضد موقف أثبت عدم نجاعته.



٤-٢ نموذج «إسرائيل» وحقوق الإنسان في فلسطين

يمكن ملاحظة الكيفية التي يتم بها التوظيف الكثيف لخطاب حقوق الإنسان من أجل تبرير السياسات «الإسرائيلية» وشرعنتها. حيث تتسارع وتتنامى الانتهاكات «الإسرائيلية» لحقوق الإنسان الفلسطيني، ليتسارع ويتنامى بالمقابل، النقد الدولي الهائل لتلك الانتهاكات. وهو ما يُقابَل من قبَل «إسرائيل» بتوظيف كثيف لمفردات حقوق الإنسان، وباستثمارٍ لأطروحتها لشرعنة سياستها الاحتلالية والاستعمارية والعنصرية. هكذا، فإن أطروحة حقوق الإنسان، لا يستعملها فقط المناضلون من أجل إثبات العدالة، ولكن أيضا يوظفها بكثافة أولئك الفاعلون الذين ينتجون برامج تعزيز الظلم والعنف والتشريد. (التليدي، ٢٠١٨). فمن خلال تطبيق مقولة: «ضرورة توظيف العنف من أجل حماية حقوق الإنسان»، قام حلف «الناتو» بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بقصف أفغانستان والعراق وليبيا وسورية في الشرق الأوسط، فيما يُقدِّم «إسرائيل» كحليف ديمقراطي ليبرالي رغم كل سجلها الطويل من الانتهاكات.[٥١] وهو ما يلتقي مع قول مورجيني - غوردون: «إن للإنسان في خطابات حقوق الإنسان القدرة الضدية التي تشرعن الهيمنة وتعارضها في آن واحد». (مورجيني وغوردون،٢٠١٨ : ٤٨)

غياب وتغييب الحقوق

انبثق عن زمن الوباء الكثير من الأسئلة مثل: أين هي مسئولية الدولة خلال الوباء؟! أين هم نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات التي تجوب العالم من كل هذا الماثل على أرض الواقع؟!

لقد كان انهيار المنظومة الاشتراكية إيذاناً بتغييبِ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديمِ الحقوق المدنية والسياسية -التي لا تكلف الدولة الليبرالية الكثير

---

٥١ لم تقتصر الهيمنة «الإسرائيلية» المرتبطة بحقوق الإنسان على فضاء السياسة، بل تعدته إلى المؤسسات الدولية المرتبطة بحقوق الانسان. فقد انتخبت «إسرائيل» في ١٨ يونيو عام ٢٠١٤ نائباً لرئيس اللجنة الرابعة، أو اللجنة السياسية الخاصة بتصفية الاستعمار بغالبية ٧٤ صوتاً. تبع ذلك انتخاب «إسرائيل» بالاقتراع السري لرئاسة أهم لجان الجمعية العامة وهي اللجنة القانونية. (صيام، ٢٠١٦)



من المال مقارنة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- فيما شهد عصر العولمة تراجعَ دولة الرفاه ليتراجع معها الكثير من الحقوق في الدول «المتقدمة». الأمر الذي كشفه الوباء الداهم لدولٍ بِلا أنظمةٍ صحية واجتماعية قادرةٍ على حماية الإنسان في مواجهة جائحة عالمية. حيث عمدت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية إلى تفويت قطاعات حيوية استراتيجية سيادية إلى القطاع الخاص. فعملت على خصخصة مجالات الصحة والتعليم وصناعة الأسلحة وتفويتها إلى القطاع الخاص. فأخضع العمل في هذه القطاعات المخوصصة للاستثمار الرأسمالي الهادف إلى تحقيق المزيد من الأرباح، على حساب جيب ونوعية عيش المواطن، الذي من المفروض أن ينشأ وفق معايير رعاية إنسانية عالية. وذلك بالنظر إلى القدرة المالية والاقتصادية الهائلة لتلك الدول. فما كان من جائحة كورونا إلا أن عرّت عن هزالة وهشاشة ولا إنسانية الدولة الغربية ومؤسساتها. كما كشفت الجائحة عن عجز تامّ للقطاع الصحي الخاص عن احتواء أزمة كورونا بسبب قيامه منذ البداية على استراتيجيات الاستثمار المعقلن المحدود لأجل الرفع من الأرباح. وبموازاة ذلك، وجدت الدولة نفسَها عاجزةً مرتبكة للغاية أمام وضع الوباء، لأنّ العِقالَ قد انفلت من يدها منذ نقلت قطاع الصحة -الذي يعد قطاعاً حيوياً سيادياً- إلى أيدي المستثمرين الخواص.

فيما توجهت أنظار المنظمات الحقوقية إلى أماكن النزاعات المسلَّحة ودولِ الجنوب الفقيرة وأنظمة الاستبداد ارتباطاً بسياسات الدول النيوليبرالية وتمويلها. وغضَّت الطرف عما يدور في الدول الغربية نفسِها مِنْ تجاهلٍ لكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم تكرس فعلاً حقيقياً على الأرض، في مقابل التوظيف السياسي لحقوق الإنسان والقانون الدولي المبني على مصالح الهيمنة عالمياً. جاء الوباء إذن، ليكشف مدى ترابط جوانب معركة حقوق الإنسان عالمياً، واستحالةَ نشر حقوق الإنسان وثقافتِها جنوباً دون الحرص على تطبيقها وصوْنها بشكل حقيقي شمالاً.

لقد أدت سياسة التقشف الدائم التي تتبعها غالبية الحكومات الأوروبية واقتطاع المبالغ الضخمة من المال العام لأجل زيادة أرباح الشركات أو إنقاذها من الدمار الاقتصادي، إلى ترك الأنظمة الصحية الوطنية مهمَلة وغير مجهَّزة لاستقبال عدد كبير من المرضى في آن واحد. مما جعلها غير متحصنة أمام أي وباء جائح كهذا الذي نشهده الآن. (صالح، ٢٠٢٠)



إن ما ينطبق على القطاع الصحي في تلك السياسات الاقتصادية للدول النيوليبرالية ، جرى تعميمُه عالمياً على دول لا تمتلك الإمكانيات المتاحة للدول الأكثر تقدماً وغنى، من خلال منظمات النظام النيوليبرالي الدولية. وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد عرّضت تلك المنظمات الدولية قطاعاتٍ واسعةً لمخاطر التدمير الذي انعكس سلباً على الشعوب زاد في أزماتها ومعاناتها. فما حدث للقطاع الصحي تعرض له قطاع التعليم، ليصبح بدوره متهالكاً على مستوى الجودة، وليكون متاحاً لنخب تحوز المال أكثر من غيرها. كما تعرضت قطاعات اقتصادية كثيرة للتدمير بعد تخلي الدولة عن القطاع العام وخصخصة كل شيء موازاةً مع تفشي الفساد. فدُمِّرَتْ الصناعات الصغيرة والزراعة وغيرها من القطاعات.

اللافت للنظر هو أن تلك الدول تُمْعِن في سياسات التقشف حينما تقف أمام استحقاقات وحقوق أساسية لمواطنيها. وتكون مستعدة، في نفس الوقت، لإهدار المال العام عندما يتعلق الأمر بحماية ودعم شركات السلاح والأدوية وغيرها بضخ تريليونات الدولارات، التي تكفي لخلق رفاهية أجيال من البشر إن وظِّفت في تنمية اقتصادية واجتماعية مواطِنة.

إن نضالاً كوسموبوليتياً يهدف إلى تعزيز الحقوق ومواجهة «الرأسمالية المتوحشة»، هو نضال حقوقي إنساني مشترك، رغم ما قد يبدو عليه من تفاوت أو اختلاف. سيمرُّ عبر المطالبةِ بتأميم القطاع الصحي أو تدخل الدولة بشكل يجعل الحفاظ على الصحة العامة أمراً استراتيجياً سيادياً تُمسِك بزمامه الدولة لا الخواص. نفس هذا التوجه يجب أن يشمل قطاعات التعليم والأدوية والغذاء وصناعة الأسلحة لدرء خطر اللا مساواة والمتاجرة بحياة البشر، سواء داخل الحدود الترابية للدولة الواحدة أو خارجها. علاوة على السهر على التطبيق الفعلي لمبادئ وحقوق الإنسان على أرض الواقع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في كافة أنحاء المعمورة. وذلك بشكل يسمو على الانتقائية التي لا تخدم سوى المصالح السياسية والاقتصادية لمن يعتمدها أسلوباً في التعاطي مع تطبيق حقوق الإنسان.



٣-٤ انعكاسات الوباء على دول الجنوب والفئات الهشّة في العالم

تعاني الدول الأكثر غنى، منذ ما ينيف عن سنة، من الآثار الوخيمة التي انعكست على اقتصادها، وتجدُ نفسَها غيرَ قادرةٍ على تقديم العون لمواطنيها في ظل انتشار الجائحة وسياسة الإغلاق الكلي أو الجزئي العالمي. وهذا يقودنا إلى التساؤل عن الآثار الكارثية على اقتصادات دول ومجتمعات الجنوب الفقير. حيث تزداد عملية تعثر عجلة التنمية وانتشار الآفات الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية. إن مرور عام على الجائحة، وعامٍ آخرَ مُتوقَّعٍ لبدء عملية تعافي العالم، لن يكون سهلاً على الدول الأكثر فقراً وعلى اقتصاداتها.

يحيل ما سبق إلى محاولات رصد أوضاع وحقوق الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والأطفال. حيث رصدت منظمات حقوقية في العالم ازدياد ظاهرة العنف الأسري والذي تكون النساء أولى ضحاياه بسبب الانحصار داخل المنازل وغياب وسائل الحماية من قبَل الدولة، ناهيك عن ازدياد أعباء الرعاية الأسرية في ظل الحجر. حيث النسبة الأكبر من المصابين يحتاجون إلى رعاية منزلية، وهو ما تتحمل عبئه النساء بشكل خاص، ويَضَعُهُنَّ في مواجهة العدوى بشكل أكبر، إلى جانب ما شَكَّلَه إغلاقُ الحضانات والمدارس من معضلة مركبة تتحمل النساء الوزر الأكبر لآثارها.[٥٢] (علي، ٢٠٢٠)

على صعيد العمل، تشكِّل النساءُ غالبيةَ العاملين في قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية بنسبة ٧٠٪ في ١٠٤ دولة حول العالم.[٥٣] وهذا ما يجعلهنّ عرضةً للإصابة أكثر من غيرهنّ. يشهد على هذا كل المتخصِّصين في الأمراض المُعْدية وعلمِ الأوبئة. حيث توضِّح الأخصائية سيلين غوندر سبب ذلك بقولها: «إن مستويات تعرض المرضات للفيروس «أعلى من الأطباء» لأنهن أكثر مشاركة في الرعاية الحميمة للمرضى». (علي، ٢٠٢٠)

٥٢ تشير تقديرات لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، يوم ١٠ مارس/آذار الماضي، إلى أن أكثر من ٣٠٠ مليون طالب على مستوى العالم حالياً خارج الصفوف بسبب إغلاق المدارس نتيجة انتشار الفيروس. وبالتالي فإن الإغلاق الجماعي لمراكز رعاية الأطفال والمدارس في ١٥ دولة، بالإضافة إلى الإغلاق الموضعي في ١٤ دولة أخرى، لم يترك أمام العديد من الآباء العاملين خياراً سوى أخذ إجازة، أو محاولة العمل من المنزل أثناء رعاية أطفالهم. (علي، ٢٠٢٠)

٥٣ حللت البيانات المتعلقة بها منظمةُ الصحة العالمية.



تتدهور وضعية النساء المادية أيضاً بسبب الآثار السلبية على الاقتصاد التي يُسْفِرُ عنها تفشي الوباء. وترتبط تداعيات الوباء بالخصوص بعمل النساء اللائي يشكِّلن نسبةً كبيرة من العاملين بدوام جزئي، والعاملين غير الرسميين في جميع أنحاء العالم أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي. وعادة ما تكون هذه الأنواع من الوظائف هي أول ما يتم التّخلي عنها خلال الأزمات مثل التي نمرّ بها حالياً. (علي،٢٠٢٠)

إلى جانب ما سبق، فإن ما يمكن رصدُه من آثار على وضعية الأطفال في زمن الجائحة متعدد هو الآخر. من الحق في التعليم وعدم قدرة الجميع على توفير الآلات التكنولوجية والربط الشبكي العنكبوتي لِلتّعلُّم عن بعد، أو التّمتّع بتغذية مناسبة -في ظل تبخر فرص العمل وانعدام الدخل المادي- ناهيك عن انعدام مساحات اللعب، سيكون له آثار سلبية متعددة على العديد من الصعد النفسية والتعليمية والتربوية وحتى الجسمية مستقبلاً.



٤-٤ هشاشة التمثلات الاجتماعية لثقافة حقوق الإنسان

بانتشار الوباء انكشف الحجاب عن أزمات بنيوية اجتماعية وثقافية كبيرة -خصوصاً في المجتمعات الغربية مؤطنِ الرأسمالية النيوليبرالية-. فرغم ما كانت تبدو عليه تلك المجتمعات من انضباط وتنظيم كبيرين، إلى جانب سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تشكلت حالة صادمة من التفكك والارتباك مع تفشي الوباء بسبب عجز الدول الغربية عن التّدخّل لحل أزمة الوباء، وعجز القطاع الخاص -الذي حظي سابقاً بتفويت قطاع الصحة إليه- عن تدبير مخاطر ومشاكل الصحة العامة للمواطنين. وصل الأمر في تلك الدول إلى أقصى درجات التخلي عن مبادئ حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الصحة والحياة.

علاوة على تخلِّي تلك الدول الغربية عن رعاية المسنّين فيها وتركِهم يواجهون مصيرهم أمام تفشي الجائحة، نسوق خرقاً آخر للحق في المساواة والصحة والحياة والكرامة عبَّر عنه إدريس لكريني قائلاً: «برزت تحت وطأة الكارثة مجموعة من التصريحات والسلوكيات داخل البلدان الغربية، تنم عن عدم الاكتراث بالمواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، من بينها تصريحات طبيب فرنسي[٥٤] بإمكانية إجراء تجارب لقاحات على مواطنين أفارقة. هذه التصريحات والسلوكيات تبرز لنا أن الكثير من الدول المتقدمة تفوقت على الدول الفقيرة في الخرق الفاضح لحقوق الإنسان». (سلمان، ٢٠٢٠)

لقد فتح الوباء النقاش حول مدى نجاعة وفاعلية نموذجين ثقافيين: يتمثّل الأول في ثقافة تأسست على توحيد شعب على مبادئ وقيم ونموذج عيش. ويتمثّل الثّاني في ثقافة أخرى صهرت المجتمع من خلال التحكم في تناقضاته وفنِّ إدارة تلك التناقضات من قبَل المتحكِّمين في المستهلِكين (التليدي، ٢٠٢٠). بتعبير آخر، انقسم العالم ثقافياً لفسطاطين، ثقافة الوحدة، وثقافة التعدد المبني على إدارة التناقض داخل المجتمع.

---

٥٤ وكان الدكتور جان بول ميرا، رئيس قسم العناية المركزة بمستشفى "كوشن" في باريس، دعا لإجراء دراسات واختبارات للقاح ضد فيروس كورونا في بعض الدول الأفريقية. وهو ما تسبب بموجة استنكار كبيرة داخل الدول الأفريقية، فيما أعلن محامون من المغرب مقاضاته بتهمة "التشهير والعنصرية". (سلمان، ٢٠٢٠)



تجلّى مدى حضورِ هذا العامل الثقافي -الوحدة مقابل التعدد- أكثر من أي مكونات أخرى تخلَّلت مواضيع الحديث، كقيم الديمقراطية والحرية أو الانضباط الجمعي والشمولية والسلطوية، قيم العلمانية وقيم التدين، قيم العلم وقيم الميتافيزيقيا، حقوق الإنسان وقانون الغاب.

لوحظ في تجربة الصين، كيف سادت روح التضامن -سواء كانت قسراً من الدولة، أو طوعاً بفعل استبطان خاصية التضامن ثقافياً- الأمر الذي ينسحب أيضاً على دول أخرى كثيرة لكنْ بشكل متفاوت نسبياً.

هذا، في مقابل ما لوحظ في الغرب الليبرالي من مظاهر التفكك والأنانية التي قد يقول البعض أنها تطورت عن قيم وشعارات الذات والفردية والحرية. إلا أن تلك المظاهر لم تمنع وجودَ نماذج إنسانية رائعة وشُجاعة شوهِدت في كل الدول. كان أبطالها الطواقم الطبية وعمال النظافة والكهرباء والشرطة وجزء من عامة الناس. إلى جانب ما قام به كثير من الناس من دعم معنوي خلال الحجر من أجل رفع معنويات المواطنين وهم على شرفات منازلهم أو عبر العالم الافتراضي.

أثبت الوباء عدم استقرار ثقافة حقوق الإنسان -خصوصاً في المجتمعات الشمالية- التي كانت تتغنَّى بها قبل الوباء. حيث يتأتّى ذلك من كون تلك المجتمعات تعيش في ظل نظم سياسية لدولةٍ توظِّف حقوق الإنسان كأداة براغماتية للهيمنة عالمياً، دولةٍ عاجزة عن حماية صحة مواطنيها.

خلال ارتباك أو فشل الدول حول العالم -في غالبيتها- أمام الوباء، فيما يواجه الناس أينما كانوا، الخطر الداهم بشكل جماعي أو فردي، وهم يخضعون للحجر البيتي، بزغت «الفردانية الأنانية» بصورة بَشِعَةٍ، وذلك بحجة حماية النفس، ودون الأخذ بالاعتبار حياةَ



وأمْنَ الآخرين. تصرف كثير من الأفراد وفق المفاعيل المنحرفة (les effets pervers)[٥٥]. حيث لجأت الشركات وصولاً لصغار التجار، إلى الاحتكار وإخفاء السلع الغذائية أو المستلزمات الطبية ورفْع الأسعار. ولوحظ التهرب من الفحص والحجر الصحي، إلى جانب الإصرار على العمل في زمن الوباء لتحصيل دخل أعلى، أو لعدم وجود دخل أو ضمان اجتماعي من الدولة رغم خطر العدوى والموت وتفشي المرض.

لقد وضع الوباء عالمَنا أمام تحدي إمكانياته الثقافية، بموازاة إمكاناته العلمية والتكنولوجية، ومدى القدرة على التأثير في الشعب وإخضاعه للتوجيه القيادي الذي يراعي الصحة العمومية، وأي ثقافة قادرة أن تضبط إيقاع شعبها وتجنبه السقوط في المأزق، وأي قيادات سياسية وثقافية قادرة على التأثير في الشعب، وحمله على احترام قواعد الصحة العمومية للنجاة من المرض. (التليدي، ٢٠٢٠)

لا شك أننا بحاجة لتأمل تجارب عديدة لدول ومجتمعات العالم، وعلى رأسها التجربة الصينية، التي جمعت ما بين ثنائية الدولة المركزية، والنموذج الثقافي، في مقابل التأمل في التجربة النيوليبرالية الغربية، التي كانت قبل الأزمة تقدم التكنولوجيا وكأنها المستقبل المحتوم أيّاً يكون الثمن وأيّاً تكون التحديات. لقد شدنا الوباء للرجوع إلى الأسئلة الإنسانية: ما هي البشرية؟ وما هي قناعاتنا بقيمنا الأخلاقية والحقوقية؟ أسئلة أصبحت تُفرض نفسها على الدول والمجتمعات والأفراد على حدٍّ سواء. في جملة مثيرة ختم بها توقعاته، قال عالم المستقبليات الألماني ماتياس هورس: «لم تعد الثروة تلعب الدور الحاسم فجأة. الجيران الجيدون، وحديقة الخضروات المزدهرة صارت أكثر أهمية». (التليدي، ٢٠٢٠)

---

٥٥ يُعرف ريمون بودون المفاعيل المنحرفة قائلًا:» أن هناك مفعولًا منحرفاً عندما يخلق شخصان (أو أكثر) خلال سعيهم وراء هدف معين، واقعاً لا يبتغونه وقد يكون غير مرغوب فيه من وجهة نظر كل واحد منهما، أو من وجهة نظر أحدهما». يترتّب على هذا التعريف عديد من الحالات التي يمكن ملاحظتها، منها مثلاً أن يصل الفاعلون إلى أهدافهم المطلوبة بالفعل، ولكن يتحمّلون في نفس الوقت إزعاجًا غير مطلوب، أو منافع غير مقصودة. وربما يصلون إلى أهدافهم الفردية، ولكن ينتج بموازاة ذلك ضرر جماعي (ارتفاع سعر سلعة نتيجة ازدياد الطلب عليها)، وربما أيضًا لا يتمكن الأفراد من بلوغ أهدافهم المحددة، وبالتالي يصلون إلى نتائج مختلفة عن أهدافهم المطلوبة، وينتج بموازاتها إمّا أضرار، أو منافع جماعية غير مقصودة أيضًا. ولكن هذه الأضرار أو المنافع قد لا تكون شاملة للجماعة بأكملها، بل لجزءٍ منها فقط. (عماد، ٢٠١٧)

خامساً: ردود الفعل الاجتماعية بين سوسيولوجيا وسيكولوجيا الأوبئة





خامساً: ردود الفعل الاجتماعية بين سوسيولوجيا وسيكولوجيا الأوبئة

كيف يمكن تفسير سلوك الأفراد الذي يشكل في النهاية سلوك مجتمع بأكمله، كيف يمكن تفسير السلوك غير العقلاني الذي برز خلال زمن الوباء، وما هي السلوكيات التي تشهد على الممارساتِ المنحرفةِ غيرِ الإنسانية. لماذا كانت المريضة رقم ٣١ [٥٦] سبباً في إطلاق الوباء وتفشيه في كوريا الجنوبية، وكذلك حالة الدكتور الملقب ب «D» في إيطاليا؟

على مستوى المجتمعات، يتغلغل الوباء تلقائياً -وبفعل فاعل أيضاً- في الأبعاد النفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات. ولفهمٍ أعمق لِما يحدث يستدعي الأمر تدخل «السيكولوجيا» و «السوسيولوجيا»، أو ما يمكننا نَعْتُه بِ «سيكو سوسيولوجيا الأوبئة» التي يمكنها أن تكشف عمّا يتحكم في فعل وممارسة الأفراد والجماعات والمجتمعات، وعن الوسائل والقيم النفسية الفردية والجماعية التي يتعامل بها البشر خلال زمن الوباء.

٥-١ الوباء «النفسي» والغرائزية الموجهة

أدى الخوف من الجوع والمرض وخسارة العمل الذي أطلقه الوباء من قمقمه، لظهور ممارسات وخطابات دللت بوضوح على درجة هشاشة التحضر المجتمعي للنظام المهيمن على العالم. عاد الإنسان ببساطة رهيبة ومخيفة ومُذلة، عارياً أمام مخاوفه الأزلية في مواجهة الطبيعة، مجرداً من أبسط حقوقه الإنسانية تنقصه الإرادة في الاحتجاج بسبب الخوف، أو إمكانية الاحتجاج بسبب حالة الاستثناء والطوارئ.

٥٦ المريضة رقم ٣١ لم تُجْرِ الفحص الخاص بالكشف عن فايروس كورونا، رغم وجودها في المستشفى وارتفاع حرارتها، لتعود لممارسة حياتها الطبيعية. حيث حضرت طقسين دينيين في كنيسة تضم المئات، وذهبت لتناول الغداء في بوفيه أحد الفنادق بالفترة ذاتها. لاحقاً، خضعت المرأة نتيجة ازدياد الأعرض لفحص الكشف عن فيروس كورونا ما أكد إصابتها، في الأيام التي تلت ذلك، تم تشخيص آلاف الإصابات ممن كانوا في الكنيسة والتي مثلت ٨٠٪ من الحالات في كوريا الجنوبية التي كانت على وشك السيطرة على الوباء. أما الدكتور D فقد شعر بإعياء وواصل العمل لينقل العدوى لطاقم المستشفى حيث يعمل ما تسبب بتفشي المرض بين الآلاف في إيطاليا.



ساد الخوف في زمن الوباء، ليكون -نوعاً ما -مطلقاً. مثيراً هواجس غريزة البقاء. حيث برزت نسبياً ممارسات «بدائية» كهستيريا الشراء والتخزين اللامنطقي والذعر الجماعي، ناهيك عن بروز الكثير من الظواهر ارتباطاً بالتطور التكنولوجي والعالم الافتراضي، حيث لم يعد الفرد يتخيّلُ نفسَه في الحجر بلا إنترنت على سبيل المثال.

حفز الوباءُ الخوفَ من الآخر من خلال إثارة الشك والريبة حتى الهوس -باعتبار الآخر حاملاً للمرض وناقلاً للعدوى- حيث يقول أغامبين: « كما في الطاعون الّذي وصفه مانزوني، لا يُنظر إلى الآخرين إلّا مُلَوّثِين مُحْتَمَلِين يجب تحاشيهم بأيّ ثمن، أو على الأقلّ الحفاظِ على مسافة منهم أقلّها متر ». (أغامبين، ٢٠٢٠)

لذلك، وعوض محاولة السيطرة على ذلك الشك، ليتحوّل إلى حذرٍ عقلاني، كي لا ينفلت ويصير هوساً لا عقلانياً، تم الإيغال في التخويف، لتتحول المجتمعات في لحظات كثيرة، إلى جماعاتٍ وحشود مذعورةٍ مصابة بالهلع محتجزةٍ في شقق ضيقة.

يعتبر زمن الأوبئة حالة استثناء كبرى. تفرز فضاءات للحجر والنفي، يتم فيها تعليق كل شيء، بما في ذلك القوانينُ والأخلاق المتفق عليها اجتماعياً. فيما تصبح السلطة بأخلاقها وأعرافها مطلقة في يد الدولة. خلال زمن الأوبئة، يفتك المرض بالجسد بشكل مباشر وفردي، ومن ثَمَّةَ، ينتشر ويتفشى ليصبح جائحة لا يعلم أحد حدودها. حينها يصير المجتمع موضوعاً للتقسيم إلى: المرضى وغير المرضى. فيصبح المرضى إثرَ ذلك موضوعاً للنبذ والحظر، أو الحجر والرعاية، أو الموت. كما ينبذ الجسد الميت، وتنزع عنه القداسة بحكم وميقات زمن الوباء.

يعاني المرضى من عذابات وآلام وأوجاع كافّةِ أعراض المرض؛ ويخضعون كذلك لحجر أقرب للنفي ولمدد طويلة، ليواجهوا الموت في النهاية، إن لم يحالفهم الحظ بالشفاء. ذلك عادة ما يفعله الوباء في الأجساد، لكنه في نفس الوقت يفعل الكثير على المستوى النفسي للأفراد والجماعات والشعوب التي يفترسها. يصيب الوباء الجميع نفسياً: المرضى وغير المرضى، لينتشر الهلع والخوف واللايقين وانتظار الحل الغيبي عبر المعجزات والشعوذة، والخوف من الآخر المختلف عرقياً أو المصاب بالمرض.



تنتقل جرثومة الوباء النفسية كانتقال الوباء تماماً، بل أسرع بكثير؛ فهي تنتقل من فرد إلى فرد إلى أن تصبح وباءً جماعياً، ثم تنتقل إلى الشعب برُمّتِه؛ ومنه إلى الشعوب الأخرى في العالم لتصبح جائحة نفسية كبرى. يقوم الوباء المادي إلى جانب الوباء النفسي، بنخر الأجساد والجماعات والشعوب بشكل متوازي، دون نسيان بنية السلطة أيا كانت.

٥-٢ بنية الخوف في زمن الجائحة، متلازمة: المرض -الجوع- الموت وإفرازاتها

لم ينتشر الذعر بين الناس بسبب الوباء ذاته فحسب، بل بسبب الخوف من خطر الإصابة بالمرض، والخوف من الموت، والخوف من المجاعة أو من فكرة الموت جوعاً. بالنسبة للجوع فقد أعاد زمن الوباء معه؛ الكثير من المفاهيم أو الذكريات التي اعتُقِد في أنحاء كثيرة من العالم أنها لن تعود. ورغم أن مشاهد ضحايا المجاعات التي تضرب العالم تُبَثّ باستمرار قبل زمن الوباء، وتحديداً في أفريقيا أو مناطق النزاعات والحروب، فهي لم تَحْظَ بأكثر من مشاعر التعاطف الخاطف. لكن وفي زمن الوباء، استعاد البشر في لمح بصر رهاب المجاعة - وفي أكثر الدول تقدماً وبعداً عن الخوف من المجاعة- ليتضح أنه لا يزال للجوع أو المجاعة دلالة وشحنة هائلة في الوعي البشري. وهي لا تقل تخويفاً عن المرض أو الوباء، أينما كانا ومهما كانا. هذا الأمر استدعى تدخل السلطات لمنع موجات الشراء الهستيري والأناني للمواد الغذائية.

إن حالة الهلع من فكرة حتميةِ الموت في زمن الوباء، ترتبط بعملية تخويف ممنهجة، فعلى سبيل المثال، يرتبط تقبُّل الموت من خلال طقوس الموت، نعني الجنازة والصلوات والوداع وطقوس الدفن والقبر وشاهد القبر. خلال زمن الوباء، تم بث مقاطع كثيرة، حول دفن جماعي لجثثِ مجهولين لم يودِّعهم أحبابُهم، أو مقاطع لحرق جثث المصابين بالوباء دون أي مراسيم. ركز الإعلام على تلك التفاصيل المؤلمة والمخيفة بغيةَ تخويفِ الناس من مخاطر الخروج من بيوتهم، وبهدف القبول بحالة استثناء مطلقة. لقد تمت عمليةُ إثارةِ هلعٍ هائل وأشكالٍ مِنْ عدم تقبل حدث الموت اليومي، الذي كان يمر قبل الوباء بمرأى من الجميع مثيراً مشاعر حزن عابرة على الميت وعلى الذات.



على صعيد المرض كان البثُّ المتواصل، على وسائل الإعلام والعالم الافتراضي، يركِّز على الوباء وخطورته وتاريخ الأوبئة القاتلة، والتذكير بها دوماً. وذلك باعتباره وسيلةً لتخويف الناس من المرض المجهول، والذي لا يوجد له مصل أو علاج. تَبَيَّنَ أنَّ الخوفَ من غياب العلاج، أخطرُ وأكثر من الخوف من المرض نفسِه.

مع تفشي الوباء، انطلق سباق محموم، بين الدول والشركات الكبرى لاختراع واحتكار مصل للوباء. ومرة أُخرى وجدت الدولة من يتهمها بحصر تفكيرها -إلى جانب شركات الأدوية- في مسألة ربح المليارات جراء بيع واحتكار علاج محتمل للوباء، عوض الالتزام بالمسئولية والحقوق ورعاية مواطنيها. وبذلك، انكفئ «الإنسان العاري» إلا من الخوف، على نفسه في البيت، يراقب على أمل أن يتم إيجاد المصل، متجاهلاً كل ما سيتم من نهب وانتهاك فيما يتعلق بحقوقه الصحية كإنسان.

يكشف زمن الوباء حقيقة الكثير من الأشياء؛ ويعيد إنتاج نظرة الإنسان لها! يقنعنا الوباء مستنداً لبداهة الخوف من الموت، وجبروت الخوف من العدوى، والرعب من الجوع، بأنْ لا قيمةَ لشيء أمام القيمة المطلقة للبقاء. فمثلاً؛ كشف الوباء أن النقود ليست إلا وهماً أو شيئاً تافهاً أمام فكرة الجوع أو الموت جوعاً.



٣-٥ تجلي العنصرية

يُحوِّل الذعر في زمن الوباء ظاهرةَ الوصم، من كونها رد فعل اجتماعي سلبي تراكمي، إلى فعل الانحراف وارتكاب الأفعال المجرّمة. يلاحظ هذا التحوُّل في رَدَّةِ الفعل الاجتماعية السلبية التي تحدث دفعةً واحدة لحظة إصابة شخص ما بالعدوى. إذ يصبح المصابُ «مرتكباً للعدوى وموبوءاً». بعدها تتداخل عملية الفرز البيولوجية مع الاجتماعية في زمن الوباء، لتصبح تمييزاً وفرزاً بين «أسوياء» مقبولين اجتماعياً، و«غير أسوياء» مرفوضين اجتماعياً.[٥٧] عوض أن تكون عملية الفرز جزءً من عملية بيولوجية (مريض/سليم) تمارسها السلطات للسيطرة على انتشار الوباء، تصبح مفهوماً اجتماعياً سلبياً.[٥٨]

ينزلق كثيرون بشكل غير منطقي، أو غير «أخلاقي» نحو ممارسات غير «أخلاقية» واستخدام نعوت غير مقبولة. لتتصاعد عملية وصم المرضى، فيوصفون بكونهم موبوئين، مذنبين، خطيرين، يتوجب نفيهم وإبعادهم والتخلص منهم. تعتبر عملية الوصم تلك، من أخطر الظواهر التي تنبثق في زمن الوباء، والتي تترافق مع الذعر، لتقود نحو ممارسات خطيرة من قبل الجماعة غير المصابة تجاه المرضى، أو ما بين الأفراد.

يتفشى مع انتشار الوباء أحدُ أسوأ المنتجات البشرية، ألا وهي العنصرية، التي برزت في التهجم على من هم من العرق الآسيوي، بعد حملة تحريض رسمي على الصين بكونها «منبَع أو مُنتِج الوباء»، بل وتمتد هذه العنصرية مدفوعة بالشك والخوف، لتنشرَ مشاعر عنصرية تجاه أقاليم بعينها أو جنسيات بعينها، أو تُميّز بين الناس طبقياً أو عرقياً أو جهوياً أو طائفياً. ناهيك عن التمييز بينهم انطلاقاً من كونهم مواطنين أو غير مواطنين، فيما يتعلق بالعلاج والخدمات الصحية. دون أن نغفل أن التركيز الكبير في زمن

---

٥٧ يقول ميشيل فوكو:« كما أن كل مراكز الرقابة الفردية تعمل بشكل عام وفقاً لأسلوب مزدوج، أسلوب القسمة الثنائية والوسم (مجنون-غير مجنون، خطِر-غير مؤذ، سويّ-غير سويّ)، وأسلوب التخصيص الإكراهي، والتوزيع التفاضلي (من هو، أين يجب أن يكون، بماذا نميزه، كيف يمكن التعرف عليه، كيف يمكن أن تمارس عليه رقابة دائمة ثابتة بشكل فردي، إلخ..) ». (فوكو، ١٩٩٠: ٢٠٩)

٥٨ يظهر ذلك من خلال الكثير من المفردات التي تستخدم لوصف المصابين مثل: مكورن أي مصاب، المنطقة الفلانية أصبحت بؤرة، التهديدات لأهل منطقة تبين وجود مصاب فيها بعدم دخولهم لمنطقة ثانية سليمة، النكات والصور والأفلام في العالم الافتراضي.



الجائحة قد تركز على حق تلقي الخدمة الطبية التي تتعاطي مع الجسد فسيولوجياً، فيما غابت الخدمة المتعلقة بالصحة النفسية. لقد رأينا في زمن الوباء شعوباً كاملة تنهار نفسياً. يضاف إلى ذلك، النقاش المحتدم حول آلية توزيع اللقاح الذي سيتم التوصل إليه، حيث يقول كثيرون أن توزيع اللقاح لا يستند إلى العدالة بقدر كونه قائماً على التمييز والعنصرية.

لقد كشف الوباء بشكل كبير عن سياسات قائمة على التمييز والعنصرية. فعلى صعيد نسب الوفيات في الولايات المتحدة الامريكية بسبب فيروس كورونا، كانت نسب الوفيات بين أصحاب البشرة السوداء أعلى بكثير من غيرها. كتبت ريجلي فيلد[٥٩] لشبكة «سي أن أن»: «في عام ٢٠١٤، وهو العام الذي سجل فيه أدنى معدل وفيات للسود على الإطلاق، بلغ معدل وفيات السود حسب العمر حوالي ١٠٦١ شخصاً لكل ١٠٠ ألف. في عام ٢٠١٧ بلغ معدل الوفيات بين البيض الأمريكيين ٨٩٩ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف». وأضافت ريجلي: «أن معدل الوفيات بحسب العمر للأشخاص البيض بفيروس كورونا يبلغ ٢٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف، وبالتالي فإن وفيات البيض في الولايات المتحدة، بما في ذلك من فيروس كورونا، لا تزال أقل بكثير من معدل وفيات السود». (حسن، ٢٠٢٠)

بدوره قال الدكتور أولوبوكولا نافيو إنه لم يتفاجأ بنتائج البحث، مشيراً إلى عدم المساواة العرقية التي تؤدي إلى تفاوتات صحية، على الرغم من جائحة فيروس كورونا. وتابع نافيو: «فيما يتعلق بالوفيات أثناء الجائحة، فمن المرجح أن يكون السود والأقليات الأخرى من العاملين في الخطوط الأمامية، وغالباً، لا يكون لديهم خيار البقاء في المنزل». وأضاف أنه تم وصف العديد من الأسباب المحتملة للتفاوتات الصحية بين السود والبيض، وأهمها الفجوات بين الأجناس فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، والحصول على الرعاية والتأمين، وجودة المستشفى، وتحيز مقدم الرعاية. (حسن، ٢٠٢٠)

٥٩ إليزابيث ريجلي فيلد من قسم علم الاجتماع بجامعة مينيسوتا أجرت بحثاً نشر في مجلة Proceedings of the National Academy of Sciences، استخدم فيه بيانات العمر المتوقعة والنماذج الديموغرافية لتقدير عدد وفيات الأشخاص البيض في عام ٢٠٢٠ بفيروس كورونا. (حسن،٢٠٢٠)



٤-٥ انبعاث «الأخلاق الكامنة» في زمن الوباء

في زمن الوباء، لا توجد قسمة أخرى بين بني البشر سوى قسمة الوباء المطلقة، الأجساد المصابة والأجساد غير المصابة. في زمن الوباء، تقوم تلك القسمة بتجريد كل الأيديولوجيات من مسلماتها الغيبية أو الخرافية. كذلك، يقوم الوباء بتَنْقِيَةِ الإيمان كبعد روحاني خالص من الخرافات والشعوذات. يقوم الوباء أيضاً بتنقية العقل من أوهام وتضليل الأيديولوجيا -أيّةِ أيديولوجيا - فيحيط الوباء بالعقل، كما تلف الجثث التي دنسها المرض بالأكفان البيضاء أو التوابيت الخشبية.

تصبح الأنانية والرغبة في النجاة فعلاً فردياً مسيطراً على كثير من المجتمعات، ثم على الأفراد داخلها. في زمن الوباء تسقط الأقنعة، وتظهر الفروق الكبيرة في مستوى الأخلاق الكامنة في الأفراد والجماعات والمجتمعات والدول. تجلى ذلك من خلال موجات التسوق الهستيري والأناني لشراء وتكديس الطعام وورق المرحاض التي قام بها الناس في أرجاء العالم، وبشكل لافت في الأنظمة النيوليبرالية الغربية. بل تمّت ملاحظة طوابير طويلة جداً كانت تصطف أمام متاجر بيع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو مؤشر للمخاوف الكامنة المتوقعة في الوعي الشعبي إن حدثت حالة انفلات أمني.

جنوباً، على الجهة الأخرى من العالم، لوحظت مظاهر الفوضى العارمة، في أوقات استلام المعونات الغذائية، أو عدم الالتزام بالحجر المنزلي والتعليمات الخاصة بالوقاية من الوباء. ودون السقوط في التعميم المطلق، فقد لوحظت نماذج من التكافل والتضامن والانضباط حول العالم.



٥-٥ إعادة بناء الكلمات والأشياء في زمن الوباء

يتحول اللمس من كونه أحد أهم الممارسات التي يستخدمها الإنسان في التواصل أو التعبير العاطفي والاجتماعي، ليصبح محرماً محظوراً في زمن الوباء. كما تَمَّ حظْر وتحريم ملامسة أي شيء وكل شيء: لمْس المرء لوجهه، وحظر المصافحة أو العناق أو لمس شخص آخر خوفاً من انتقال العدوى.

هكذا؛ يتحوَّل اللمس كتواصل بشري من كونه فعلاً يعبر عن القداسة بدرجات متعددة، وطقوس كثيرة، ليصبح فعلاً دنساً وجوهراً للدناسة، التي تستدعي التطهر بالمعقمات والماء والصابون. يصبح الابتعاد عمَّن تحب في زمن الوباء، قمة الحب، فيما يصبح الوصل قتلاً مع سبق الإصرار.

يصبح الجوع مفهوماً مجرداً عوض كونه إحساساً فيسيولوجياً، وذلك بسبب الهلع الذي يفترس الجميع مع الوباء. ينعكس ذلك في حالة التسوق الهستيرية، بسبب تخيل الجوع أو الموت جوعاً، رغم أنّ المتسوّقِين يكونون في أشد حالات التخمة. يعتبر الجوع -أو مجاعة- أو الموت جوعاً، أحد أهم الهواجس والمفاهيم والمفردات التي برزت على مسرح الأحداث في زمن الوباء.

احتلت مفردات الجوع، الطعام، التخزين، جزءً ليس باليسير من خطاب الناس اليومي الذي كان يدور حول الوباء. وكذلك الأمر، بالنسبة للخطاب الرسمي، الذي أكد مراراً على توافر مخزون كبير من المواد الغذائية، وأن الجهود ستنصب على تأمين توافر الطعام للجميع في الأسواق، بمعزل عن مسألة تأمين العمل أو الرواتب.

خلال الحجر الصحي في زمن الوباء، تُعادُ صياغةُ مفاهيم الإنسان التالية: الانتظار، الوقت المهدور، الرتابة أو الروتين، الملل أو الضجر، وكذلك معنى ودلالات: الترفيه والتسلية وقتل الوقت. يصبح التمسك بالأمل هامّاً لقطع عمر الانتظار غير المعلوم. لذلك ومن أجل التمسك بالأمل، وعدم السماح للرتابة بقتل الفرد وتحطيمه، يتوجب عليه اختلاق أحداث ما -أيّة أحداث- لكسر سلسلة التكرار والاعتياد القاتلة. يُشْبِهُ في هذا الوضع حالةَ المعتقَل في زنزانة صغيرة يُداعِب نملةً دخلت بالخطأ أو عمداً بعد أن اسْتَدْرَجَها بفتات خبز لتقتحم مجاله. في زمن الحجر، يصبح حدث صغير ما -قد لا



يعتبر حدثاً في أيام الحرية- حدثاً ومشهداً هائلاً، يكسر تكرار واعتيادية أيام الحجر، التي تتشابه في هذا الجانب مع يوميات الحصار أو السجن. لكن خطورة الحجر الكبرى، تكمن في أنه يجعل الأفراد يستجدون الحرية المتمثلة في الخروج من البيت إلى فضاءاتهم المعتادة، مُقابِلَ أيِّ ثَمَنٍ تَطْلُبه السّلطة.

خلاصات





خلاصــــــات

بناءً على تفكيك عناصر الموضوع المدروس وتحليل نوعية العلاقات بين متغيرات جوانب البحث وإشكاليته. تبيّن أنّ زمن الجائحة أسفر عن تحول طرأ فجأة على علاقة الدولة بالمواطنين. وذلك بشكل جعل الدولة توظف الجائحة في اتجاه تقوية سلطتها وتكريس حضورها في أدق تفاصيل الحياة اليومية للمواطن. إذ تكشّفت نجاعة الآليات التي استعملتها الدول عموماً -مع وجود بعض الاستثناءات- في السيطرة على الحياة الخاصة والعامة للمواطنين ودفعِهم إلى القبول بتجْميد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية وبإخضاع أدقِّ تحركاتهم لمراقبة الدولة.

لعب توظيفُ الدولة للخطاب العلمي وسبقُها إلى المعلومة ومُناوَلَتُها دوراً في تخويف المواطنين وهيمنة أيديولوجية الدولة على الأيديولوجيات المعارضة بِمَا فيها الدينية والطائفية. وقد استغلت جهل عموم الناس بحقيقة الفايروس الجديد (COVID-19) لتَسْتَعمِل هذا الأخير آليةً للتأثير على تمثلاتهم الاجتماعية وخلق الذعر النفسي. وذلك عبر تخويف المواطنين من المرض والموت. لقد اتُّخِذ التخويف بالخوف -الذي تروّجُ له مؤسسات الدولة عبر الأجهزة الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي- سلاحاً لشل قدرات الناس المعارضين ولمصادرة الحقوق الإنسانية القانونية.

كشف تفشي الوباء عن مدى ارتباك و «ورقية» الدولة النيوليبرالية، التي طالما قدمت نظامها الرأسمالي ومؤسساتها ومجتمعاتها بكونها «الأكثر تقدماً والتزاماً بحقوق الإنسان» عندما تخلت عن قداسة حياة الإنسان وحقوقه، أمام أولوية حماية الاقتصاد. لقد ثبت بالملموس -بشكل غير مسبوق- أنّ المنظومة الاخلاقية المعيارية المُؤسِسة لحقوق الإنسان المعاصرة باعتبارها نتاجاً ليبرالياً، يتغنى به «الغرب» منذ عقود، ليست سوى شعارٍ أداتي توظِّفه دولٌ كثيرة كأحد وسائل الهيمنة. هكذا تبدو حقوق الإنسان كشعار يُرفع أو يُهمش لفائدة وحسابات المصالح. لقد كشف الوباء أن العالم قد أصيب سلفاً «بجائحة النيوليبرالية».

برّرت الضرورة العِلمية أو الطبية إكراهَ الناس على الرضوخ لقوانين الحجر الصحي، وتجاهلت خطر تجويعهم بمنعهم عن العمل. وهو الموقف الذي تبنّاه الكثير من المثقفين



وعموم الناس جرّاءَ بناء القرارات السياسية القانونية للدولة على أساس سرعة وكثرة وتغيُّر المعلومات والأخبار العلمية والإعلامية الدولية المتضاربة (حول أصل الجائحة وخطورتها وطرق انتشارها والوقاية منها)، ممّا خلَقَ الكثير من التشويش على قدرات الناس العقلية، وزَرَع الرعب والقلق الملاحظ في سلوكاتهم ومواقفهم.

إنه الرعب الذي أصاب الناس من المؤسسات المالية والشركات المنتجة -بما فيها المصنِّعة للأدوية-وقام على أساس ارتباط تلك المؤسسات بالاستثمار في صحة الإنسان اعتماداً على التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والهندسة الوراثية وصناعة الأسلحة البيولوجية. وهي أمور تُمَرَّر -حسب المعارضين للأيديولوجيات الرّسمية- عبر «منظمة الصحة العالمية». فتناقض أخبار الوباء العلمية والطبية التي تنشرها «المنظمة العالمية للصحة» زرع اللايقين والذعر بين الناس وأدى بالتالي إلى فقدان الثقة في كفاءة المنظمة ومَصادِرِها العِلْمِية.

الإفرازات السلبية للجائحة لم تنحصر في ممارسات الدولة الإقليمية فقط بل كشفت عن حقيقة هشاشة التمثلات الاجتماعية لحقوق الإنسان لدى دول العالم، وعند عامة الناس على المستوى العالمي. فبما أن الجائحة عالمية فالحد من آثارها المدمرة يفترض ألا يكون إلا بتشارك دولي في إقرار القرارات والتدابير اللازمة لمواجهتها. وهو الأمر الذي يقتضي نظرياً تبادلَ المعلومات المعارف والخبرات، وإقامةَ التعاون بين الدول وتعزيزه بقوانين تشاركية جديدة، وتقديم المساعدات من طرف الأغنياء إلى الفقراء. غير أن الواقع الفعلي للعلاقات الدولية في مواجهة الجائحة كان له سيناريوهات أخرى انكشفت مع ما يلي:

١. خرق بعض الدول للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتصدير واستيراد المواد الطبية بالخصوص خلخل أسس الثقة في العلاقات الدولية فأدى بذلك إلى حالة من الهلع والتوجس ونبذ الآخر.

٢. خرق بعض الدول للقانون الدولي وقيامها بالسطو على شحنات مواد طبية محمَّلَة في طائرات توقفت بمطاراتها -أثناء توجهها إلى دول أخرى- دفَع الدّول إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها السيادية. وهو ما يُنْبِئُ بإقبال العالم على تحولات استراتيجية عميقة في علاقات القوة بين الدول.



٣. تدبير أزمة الجائحة -بواسطة خرقِ القانون الدولي عالمياً، وتطاوُلِ الدولة الوطنية على الحقوق الإنسانية محلياً- أدى بالإنسان إلى العودة إلى الكهف وإلى قانون الغاب.

تبيَّن من الخلل البنيوي الكامن في مؤسسات الدولة النيوليبرالية مدى ضعف الإيمان بالمنظومة الأخلاقية الثقافية في أوساط الشعوب التي ترزح تحت وطئة هذا النظام وثقافته. وذلك بمجرد أن هيمن الذعر الناتج عن الإحساس بضعف القدرة البشرية أمام سلطة الطبيعة، رغم المستوى العالي الذي عرفه التقدم التكنولوجي والعلمي. حيث غابت حقوق الإنسان كمنظومة أخلاقية وثقافية شاملة عن كثير من المجتمعات التي شهدت ظهور وانتشار الوباء لحظة استشعار خطر الوباء الوجودي عليها، وتحولت حقوق الإنسان في لمح بصر، لسقط متاع ليس أكثر. كما كشف الوباء عن وهم التفوق والسمو العلمي والتكنولوجي، وعن عمق إشكاليات حركة وخطاب حقوق الإنسان.

أثبت الوباء أن مقولة احترام حقوق الإنسان، وتبني ثقافة حقوق الإنسان، لا تعدو أن تكون مسألة شكلية سطحية، وأنه لا يمكن حلُّ معضلةِ الحقوق الإنسانية، دون فكِّ ارتباط حركة حقوق الإنسان وخطابها عن المصالح السياسية للمنظومة النيوليبرالية التي تقدم نفسها بصفتها راعياً رسمياً لهما بل ووَلِيَّ أمرِهما.

ستبقى قدرة حركة حقوق الإنسان على الفعل محكومة بالسقف النيوليبرالي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. فمن دون أن تَشِبَّ حركةُ حقوق الإنسان وخطابُها عالمياً عن طَوْقِ المصالح النيوليبرالية، من خلال الانغماس في المجتمعات والمشاركة في نضالها التحرري، ومن دون الاضطلاع بمهامها بشكل أكثر راديكالية وجِدِّية، ستبقى ظاهرةً لا ترقى عن مستوى الخطاب اللغوي أو الصوتي. دون أن نغفل أن الوباء وما بعده، قد يُفْرِزانِ توجهاتٍ وأنظمةً اقتصادية، يتوجب الوقوف أمامها بجدية، لدفعها إلى تبنّي حقوق الإنسان كقواعد لما بعد الوباء تسمو على كثير من الحسابات الاقتصادية والسياسية.

يمكن القول، أن «حركة مناهضة العولمة» قد كانت فضاءً متاحاً للخطاب الحقوقي، من أجل إعادة إنتاج أدواته وتموضعه على صعيد الممارسة والفكر الاجتماعي والسياسي. غير أن انكفاء حركة مناهضة العولمة وعدم وجود حوامل حقوقية لتلك



المهمة، حال حتى دون فتحِ نقاشات جدية حول تلك المعضلة وفتحِ آفاق جديدة لها. وذلك للبحث في سؤال راهني صار سؤالاً إشكالياً أكثر من أي وقت مضى وهو: هل يمكن الانتهاء إلى مقاربة جديدة -تتجاوز التصورات الحالية لمؤسسة الدولة- تتعلق بثنائية الحقوق والواجبات دون السقوط في حفرة التسلط والاستبداد؟ وما هي التغيرات التي يتوجب أن يقوم بها المدافعون عن حقوق الانسان على مستوى الممارسة والخطاب بعد هذا الدرس الإنساني الكبير والفريد؟

المراجع والمصادر





المراجع والمصادر

المصادر العربية:

- أبو الدهب، نهى، ٢٠٢٠. السياسات بشأن الجائحة: فيروس كورونا المستجدّ: خطاب حرب أم خطاب أزمة؟ مركز بروكنجر. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/EIWIh>

- أبو مريحيل، علي، ٢٠٢٠. أين يكمن التوظيف السياسي لفيروس كورونا. الجزيرة نت. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/lyFWN>

- أبو هنية، حسن، ٢٠٢٠. معنى الحرب في زمن كورونا. عربي ٢١. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/oABIa>

- أحمد أبوه، سيد، ٢٠٢٠. ثلاثة سيناريوهات لمواجهة كورونا. الجزيرة نت. تاريخ الوصول ٢٠-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/kgNi9>

- أغامبين، جورجيو، ٢٠١٥. **حالة الاستثناء -الإنسان الحرام (١٠٢)**، تر: ناصر اسماعيل، مدارات.

- الأمم المتحدة-مكتب المفوض السامي. ماهي حقوق الإنسان. تاريخ الوصول ١٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/ZrOnB>

- بوابة الأهرام، ٢٠٢٠. كورونا والعلاقات الدولية. تاريخ الوصول ١٥-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/ugetl>

- البيان الاقتصادي، ٢٠٢٠. القمة العالمية للحكومات تستشرف سيناريوهات النظام العالمي ما بعد كورونا. تاريخ الوصول ١٥-٧-٢٠٢٠. <https://cutt.us/pdeOL>



- بيتي، أليساندرو،٢٠١٢. الهندسة المعمارية للمنفى، جامعة في المخيم. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/pTh62>

- بيروجيني وغوردون، ٢٠١٨. **عن «حق الإنسان» في الهمينة**. تر: محمود الحرثاني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- التليدي، بلال، ٢٠٢٠. تداعيات كورونا في مرآة المفكرين وفلاسفة السياسة والمستقبليات. عربي ٢١. تاريخ الوصول ١٠-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/4ffgk>

- الجزيرة نت، ٢٠٢٠. ترامب يثير ذهول الأوساط العلمية بفكرة «خطيرة» للقضاء على كورونا. تاريخ الوصول ١٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/ZV42O>

- حرب، علي، ٢٠٠٢. **حديث النهايات**، المركز العربي الثقافي، بيروت، ط٢.

- الخادمي، نور الدين، ٢٠٢٠. هل يؤسس كورونا لحركة افتاء جديدة. عربي ٢١. تاريخ الوصول ١٥-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/uU28L>

- الخليج الجديد، ٢٠٢٠. مدرس الإنجيل لوزراء ترامب يحمل الصين والمثليين مسؤولية كورونا. تاريخ الوصول ١٥-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/mseCF>

- الرداوي، تيسير، ٢٠٢٠. في نقد مقولة تغيرات العالم الكبرى بعد كورونا. العربي الجديد. تاريخ الوصول ٢٠-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/yGGrQ>

- الرميمية، عرفات، ٢٠٢٠. سقوط النماذج وبداية عصر النهايات في الحضارة الغربية. الميادين نت. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/HDhxS>

- زهار، حسان، ٢٠٢٠. كورونا وخيار الدولة الشمولية المنقذة والإكراه المشروع. عربي ٢١. تاريخ الوصول ١٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/hhHAB>



- سافج، مادي، ٢٠٢٠. فيروس كورونا: ماذا يحدث في دور رعاية المسنين في السويد؟، BBC عربي. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/51AzF>

- سلمان، حسن، ٢٠٢٠. محللون: «قانون الغاب» يحكم العلاقات الدولية وأزمة كورونا كشفت عدم احترام الدول الغربية لحقوق الإنسان، القدس العربي. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/WOfOh>

- صالح، إسراء، ٢٠٢٠. النظام الشمولي أم الديمقراطي. أيهما أكثر فعالية في مكافحة الأوبئة. ن بوست. تاريخ الوصول ١٤-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/co175>

- صيام، عبد الحميد، ٢٠١٦. إسرائيل في الأمم المتحدة. القدس العربي. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/rP312>

- عبد الحميد، أشرف. ٢٠٢٠. التيارات المتطرفة تستغل كورونا. تحريض وفتاوى غريبة. العربية نت. تاريخ الوصول ١٥-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/vkSlN>

- عبد اللطيف، عاطف، ٢٠٢٠. إفلاس شركات كبرى في أميركا بسبب «كورونا. الشرق الأوسط. تاريخ الوصول ٢٥-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/0xp8T>

- عربي ٢١، ٢٠٢٠. هكذا اتبعت دول ديمقراطية خطى الصين الصارمة لمواجهة «كورونا» ٢٠٢٠. تاريخ الوصول ١٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/8Sv2p>

- عماد، عبد الغني، ٢٠١٧. ريمون بودون.. المنهجية الفردانية في مجال التربية، منتدى الحوار لتجديد الفكر العربي. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/7wpS3>

- عيسى، سامية، ٢٠٢٠. نعوم تشومسكي: ما بعد كورونا أخطر



من الوضع الراهن. إندبندنت عربية. تاريخ الوصول ٢٥-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/0Ka4g>

- فرحات، أحمد، ٢٠١٥. مرة أخرى بين الليبرالية والنيوليبرالية. العربي الجديد. تاريخ الوصول ١٠-٧-٢٠٢٠. <https://cutt.us/gF5d3>
- فوكو، ميشيل، ١٩٩٠. **المراقبة والعقاب**، ترجمة: علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- فوكو، ميشيل، ١٩٩٧. **يجب الدفاع عن المجتمع – دروس ألقيت في الكوليج دي فرانس ١٩٧٦**. تر: زواوي بغورة. دار الطليعة بيروت.
- لبيب، الطاهر، ٢٠١٦. من الخوف إلى التخويف مساهمة في تعريف ثقافة الخوف، انتلجينسيا. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/mCdsq>
- مجدوبي، حسين. ٢٠٢٠. بعدما تخلى عنها شركاؤها الأوروبيون.. الصين ترسل فريقا طبياً ومعدات إلى إيطاليا لمواجهة «كورونا». القدس العربي. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/NwamH>
- مرهج، حسن ٢٠٢٠. سيناريوهات ما بعد كورونا. بين الواقع والأمنيات. رأي اليوم. تاريخ الوصول ٢٠-٧-٢٠٢٠. <https://cutt.us/PiEid>
- موسى، آمال. ٢٠٢٠. التمايز الطبقي في مواجهة كورونا. الشرق الاوسط. تاريخ الوصول ٢٠-٦-٢٠٢٠. <https://cutt.us/HCMux>
- ميدل إيست أون لاين، ٢٠٢٠. الكورونا ومصيدة مالتوس. تاريخ الوصول ٢٠-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/2xDsW>
- ياسين بلال، ٢٠٢٠. FB: الأنظمة الديكتاتورية توسع من سلطاتها باسم مكافحة كورونا. عربي ٢١. تاريخ الوصول ١٠-٥-٢٠٢٠. <https://cutt.us/9rL8R>
- يورونيوز، ٢٠٢٠. ألمانيا ليست للبيع سيدي الرئيس. تاريخ الوصول ٢٠-٥-٢٠٢٠.



<https://cutt.us/Ms8d7>

- BBCعربي، ٢٠٢٠. فيروس كورونا: أطباء إيطاليا يضطرون لعلاج بعض المرضى وترك آخرين لمصيرهم بعد تكدس المستشفيات. تاريخ الوصول ٢٠-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/wzebq>

- TRTعربي. ٢٠٢٠. مواجهة كورونا.. الديمقراطيات الغربية وسياسة "الاستغناء" عن المسنين. تاريخ الوصول ١٥-٤-٢٠٢٠. <https://cutt.us/lA4kk>

المصادر الانجليزية

- Agamben, G. (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare life*, Trans. D. Heller-Roazen, Stanford : University Press Stanford.

- Giorgio Agamben, (2020). *The Invention of an Epidemic*. 26-2-2020.

- Gustave-Nicolas Fischer, (1996), *Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale*, Paris, Dunod.

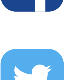
- Hannah Arendt, 1994. *“We Refugees”, in: Altogether Elsewhere: Writers on Exile*, Edited by Marc Robinso (Boston / London: Faber & Faber. First Edition). <http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers/>

- Serge Moscovici, (1976). *La psychanalyse, son image et son public*, PUF.

للتواصل مع المؤسســـة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي




موقع مؤسسة الحق: www.alhaq.org



صفحة مؤسسة الحق على الفيسبوك: www.facebook.com/alhaqorganization



صفحة مؤسسة الحق على تويتر: www.twitter.com/AlHaq_org



قناة مؤسسة الحق على الفيميو: www.vimeo.com/alhaq



قناة مؤسسة الحق على اليوتيوب: www.youtube.com/Alhaqhr

الهواتف الذكية



مؤسسة الحق | ٥٤ الشارع الرئيسي «طابق ١+ ٢» | مقابل دير اللاتين | كنيسة مار اندراوس الانجيلية «قاعة البروتستانت»



ص.ب ١٤١٣ - رام الله - الضفة الغربية - فلسطين



هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +



فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +

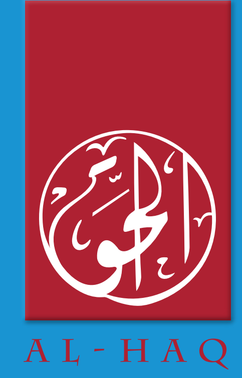


www.alhaq.org



زياد حميدان

- كاتب وباحث سوسيولوجي وناشط حقوقي
- طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، ٢٠١٨. أطروحة دكتوراه: صورة «الآخر الإسرائيلي» في الخطاب الفلسطيني «دراسة سوسيولوجية لدينامية الصراع الإجتماعي».
- حاصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت – فلسطين ٢٠١٠.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة بيت لحم – فلسطين ١٩٩٩.
- عضو مجلس أمناء الجمعية العربية لعلم الاجتماع من ٢٠٠٧ – ٢٠١٦.
- عضو الهيئة العامة للجمعية العربية لعلم الاجتماع من ٢٠٠٧ – حتى الآن.
- مشاركات في العديد من ملتقيات أجيال علماء الاجتماع العرب وورشات الجمعية العربية لعلم الاجتماع ما بين ٢٠٠٧– الآن.
- ناشط حقوقي، ومسئول وحدة بناء القدرات والتدريب المحلي والإقليمي في مؤسسة «الحق» الفلسطينية لحقوق الإنسان، من عام ٢٠١٢ إلى الآن.
- باحث قانوني – مؤسسة الحق من ٢٠١٠ – ٢٠١٢.
- مدرب محلي وإقليمي في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات، من عام ٢٠٠٨ إلى الآن.
- له عدد من المنشورات الحقوقية والسوسيولوجية والأدبية.



مؤسسة "الحق" – القانون من أجل الإنسان، هي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية، غير حكومية ومستقلة، مقرّها مدينة رام اللّه – الضفة الغربية، تأسست عام ١٩٧٩ من قبل مجموعة من المحامين الفلسطينيين؛ بهدف توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز وصون حقوق الإنسان واحترامها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تتمتع «الحق» بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، وعضوية الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عضوية الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، ولجنة «الحقوقيين الدولية – جنيف»، وعضو مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. تلّقت الحق جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الانسان لعام ٢٠١٨، وجائزة حقوق الإنسان والأعمال لعام ٢٠١٩.

ينصب عمل «الحق» على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ومتابعتها، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم عن طريق التوعية بمخاطرها وآثارها، والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية أمام القضاء سواء الوطني منه أو الدولي. وتقوم «الحق» بإعداد الأبحاث والدراسات والمداخلات القانونية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بالاستناد إلى القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تنظم «الحق» حملات محلية وعالمية خاصة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتصل بهيئات دولية وإقليمية ومحلية مختلفة وتستخدم آليات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن. كما تقوم «الحق» وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظمات الدولة ذات العلاقة، بالعمل على إدماج معايير حقوق الإنسان الدولية في القوانين والتشريعات والسياسات الفلسطينية. وأسست «الحق» مركزاً تطبيقياً للقانون الدولي، ليساهم في بناء قدرات نشطاء وناشطات حقوق الإنسان والصحفيين/ات والمحاميين/ات على المستويين المحلي والإقليمي، وبرنامج عمل في البعد الدولي يهدف لتبادل الخبرات والعرفة القانونية ارتباطاً بتطبيقاتها ودروسها المختلفة تجمع بين النشطاء الأكاديميين المحليين وبين الدوليين إضافة إلى حلقات النقاش المتخصصة، للمساهمة في التأثير في الفقه القانوني الدولي. لدى الحق مكتبة قانونية متخصصة توفر الخدمة للباحثين وللجمهور المهتم في مجال القانون الدولي وحقوق الإنسان.


ISBN 978-9950-327-69-6

